الفصل الثاني

دور وسائل الإعلام فى الثقافة السياسية

المبحث الأول: الثقافة السياسية..مفهومها وأبعادها وأنماطها

المبحث الثانى: دور وسائل الإعلام فى الثقافة السياسية

المبحث الأول

الثقافة السياسية
مفهومها وأبعادها وأنماطها

مقدمة:

تتعدد أبعاد عملية التنمية ما بين اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية، وتعد التنمية السياسية أحد أبعاد مفهوم التنمية التي تتسم بالشمولية، فلا يمكن دراسة أو تحقيق تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية واقتصادية وبالتإلى فهي عملية تتسم بالتكامل ولكن يتم تناول هذه الأبعاد من خلال تحديد الهدف منها.

وسوف نعرض من خلال هذا المبحث لمفهوم وأبعاد التنمية السياسية، والثقافة السياسية وتطورها التاريخى، ومداخل دراسة الثقافة السياسية ومقوماتها ومضمون الثقافة السياسية ومصادر إكتسابها، و أخيراً نعرض لصور التحول الديموقراطى فى مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

التنمية السياسية: Political Development

يرى **كارل دوتش Karl Deutsch** أن التنمية السياسية هى "عملية تستهدف القيام بتعبئة اجتماعية ومشاركة جماهيرية، فكلما اتسع دور الأفرد فى الحياة السياسية، زادت مشاركتهم السياسية وزادت درجة الانتماء السياسى لهذا المجتمع".

فى حين تعد التنمية السياسية فى تصور ليونارد بندر **Leonard Binder** "عملية تستوعب كل الجماعات وكل الاهتمامات، من خلال مشاركة كاملة للمواطنين ودون أن يؤثر ذلك على النسق السياسى وفاعليته" [1].

وحيث إن الغاية الكبرى لعملية التنمية السياسية هي الانتقال إلى مجتمع أفضل وأكثر كفاءة أو تطوير المجتمع، وإذا كان المجتمع يتكون من البشر فان الغاية من هذه التنمية هي تمكين هؤلاء البشر من تحقيق تطلعاتهم وتوفير مناخ قادر على تطوير قدراتهم في تحمل مسئولياتهم وفي اشباع رغباتهم وتعظيم إبداعاتهم.[2]

ويرى بعض الباحثين أن هناك خصائص مشتركة لتحقيق هذه الغاية لعملية التنمية السياسية تتمثل في:

. إنها تشير إلى ضرورة قيام أى نموذج للتنمية على أساس العمليات الديمقراطية.

. إنها تستلزم الحاجه إلى وجود ما يسمى بالخيارات السياسية حيث يصعب إشباع كل الرغبات ويتطلب ذلك تحديد الأولويات السياسية.

. إنها تتحدث عن تمكين الأفراد من التنمية أى إنجازها من خلال المواطنين أنفسهم.

---

(1) محمد سعد إبراهيم، الصحافة والتنمية السياسية، ط١ (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨) ص٣٥.

(2) سيد أبو ضيف أحمد، ثقافة المشاركة: دراسة فى التنمية السياسية، ط١ (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧) ص ١٢.

. إنها تنطوى على فكرة اللحاق بالغرب وتضييق الفجوة ما بين المجتمعات الغربية والمجتمعات غير الغربية.[1]

وقد عرف **الموند وباول** التنمية السياسية فى الاختلافات والتخصص المتزايد في الهيكل السياسي increased secu larizated ويعنىsecularization العملية التى يكون فيها المواطن منطقى قادراً على التحليل والتطبيق بشكل متزايد في سلوكة السياسي وبالتالى أهمية هذه التنمية بشكل عام تكون زيادة تأثير وكفاءة ، أداء النظام السياسي والرفع من قدراته.

في حين أن هناك من يرى أن التنمية السياسية تتمثل في قدرة النظام السياسي على الحفاظ على التغير المستمر وقدرته علي الاستجابة أو قدرته على توليد واستيعاب عملية التغير أو الانتقال[2].

أبعاد التنمية السياسية[3]:

قدمت لجنة الدراسات السياسية المقارنة التابعة لمجلس العلوم الاجتماعية فى جامعة برنستون نمطاً مثإلياً للنظام السياسى أبعاده هى نفس أبعاد النظم السياسية فى الدول الديمقراطية المستقرة، فقد حددت ثلاثة أبعاد للتنمية السياسية هى:

- **البعد الأول:** خلق روح المساواة مما يؤدى إلى مزيد من المشاركة فى صنع القرار السياسى وإلى مزيد من الديمقراطية.
- **البعد الثانى:** الاقتدار السياسى بمعنى خلق نظام سياسى قادر على إتخاذ قرارات فعالة وقادرة على التأثير الفعال فى الاقتصاد والمجتمع.
- **البعد الثالث:** تباين وتخصص النظم السياسية بمعنى أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة.

ويؤكد **هنتنجتون** على ضرورة التمييز بين التنمية السياسية والتحديث السياسى، فالتنمية السياسية – وفق تصوره – مرتبطة ببناء المؤسسات السياسية من جهة والمشاركة السياسة من جهة أخرى، ورغم ذلك فإنه يحذر من التوسع السريع الذى يؤدى إلى زيادة سريعة فى التعبئة

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ١٢.

(2) هيفاء أحمد ربيع المعشى، دور الصحافة إليمنية فى التنمية السياسية: معالجة فى إطار مفاهيم الثقافة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٤) ص ٦٩.

(3) محمد سعد إبراهيم، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٤.

والمشاركة، الأمر الذى يؤدى إلى تهديد الاستقرار وتقويض المؤسسات السياسية ومن ثم فإن التحديث السريع يؤدى إلى التحلل السياسى لا إلى التنمية السياسية.

وقد أشار **هنتنجتون** إلى أن هناك ثلاثة أبعاد للتنمية السياسية:

- **ترشيد السلطة Rationalization of Authority**

ويقصد به تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات أو الفئات بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو المذهبية أو الطبقية أو الطائفية، وهنا تصطبغ السلطة بطابع علمانى لا يمت بصلة لإضفاء القداسة على الحكام وهنا تنفصل السلطة عن شخصية الحاكم فلا يتم الحكم بشكل فردى وإنما يتم من خلال مؤسسات دستورية.

- **تباين الوظائف السياسية Differentiation of Political Function**

ويقصد بها عدم احتكار السلطة أى الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتعدد الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح بمعنى تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التى يتم من خلالها إتخاذ وتشكيل وتقييم القرارات السياسية.

- **المشاركة السياسية Political Participation**

ويقصد بها أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن الإجماع الشعبى ممثلاً فى المناقشة والتدبير الشعبى. ولما كان إتساع الحجم السكانى والتخصص السياسى وتعقد المتغيرات الدولية أمور تحول دون اجتماع الجماهير لتدبر أمورهم بالشكل الديمقراطى تطلب الأمر ظهور التمثيل النيابى ونظم الانتخاب.

وحتى نتمكن من تحقيق التنمية السياسية فهناك إلبات تساعدنا على ذلك وترى الباحثة أنها يجب أن تعمل في إطار من التكامل حتى تضمن نجاح أحداث التنمية السياسية ولعل أهم تلك الإلبات على الاطلاق بل وشرط لنجاحها هو العنصر البشري فإذا ما تم تدريبه ورفع كفاءته وقدراته وإكسابه مهارات جديدة وتولد لديه الشعور بالاستعداد لتقبل الجديد والتخلي عن التقليدي ورغبة في تنمية نفسه يمكن القول أنه بدأ في أولى خطوات تحقيق التنمية السياسية.

ألـات تحقيق التنمية السياسية:[1]

الثقافة: cultural:

تتفق أغلب الرؤى والدراسات على أهمية دور الثقافة كأحد أهم الوسائل في تحقيق التنمية وإن التغير الثقافي الشامل يمثل شرطاً اساسياً لتحقيق المتغيرات المطلوبة و المحرك الأساسي للتجديد فالثقافة لاتعني فقط القيم التي تدفع إلى الدينامية والاندماج والصادرة والمشاركة والرشد وانما تعني التقدم العلمي والتطور التكنولوجي والاتصال بما ينطوي عليه من تفاعل مع الآخرين وانفتاح على التجمعات الأخرى.

سياسات المجتمع السياسي:

وما يستتبعه ذلك من برامج وسياسات لتحقيق التنمية المستدامة وماتتصف به هذه السياسات من خصائص االشفافية والمساءلة واعتبارات العدالة والمساواة والكفاءة.

المجتمع المدني:

الذي يقوم بدور الوسيط بين المجتمع ومؤسساته المختلفة وبالتإلى فهو يوفر إلة مؤسسية لإدارة الصراعات وهو قناة مهمة للمشاركة السياسية وتغرس في الأفراد قيم التسامح والتعددية والمشاركة والمبادرة كما تزورهم بالخبرات والمهارات السياسية والتنظيمية وبالتإلى فهي تقوم بدور هام في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية.

الدولة:

حيث إن الدولة هي المنفذ لسياسات التنمية والموزع لعوائدها من خلال فرض الأمن وتحقيق الاستقرار اللازم لعملية التنمية ذلك ان الدولة هي حجر الزاوية في نظريتي التحديث والتبعية باعتبارها من أهم وسائل تحقيق التنمية بما تضعه من أطر قانونية ومؤسسة.

مفهوم الثقافة السياسية:

حظى مفهوم الثقافة السياسية رغم حداثته باهتمام الفكر السياسى من حيث كونه يقدم تفسيرا لطبيعة العلاقة بين الأفراد والسلطة الحاكمة وذلك من خلال تحليل أبعاد السلوك السياسي لأفراد المجتمع في إطار طبيعة النظام السياسى السائد فيه بهدف التعرف على مدى تأثير هذا النظام على توجهات أفراد المجتمع نحوه.

وعلى الرغم من أن مفهوم الثقافة السياسية من المصطلحات الحديثة نسبياً ولم يكن حتى وقت قريب ذائع الانتشار فى العلوم الاجتماعية والسياسية الا أنه في بدايات العقد السادس من القرن

(1) سيد أبو ضيف أحمد، ثقافة المشاركة، مرجع سابق، ص ص ١٣ــــ ١٥.

العشرين أخذ في الانتشار والتوسع من خلال الاعتماد عليه لتفسير السلوك السياسي للأفراد فى إطار النسق السياسيى أو كما يقول دونالد ديفن YD.J.Devineإن الثقافة السياسية ليست هى كل ثقافة المجتمع وإنما هى الجانب السياسى من ثقافة المجتمع(١).

وقد برز الاهتمام بمفهوم الثقافة السياسية على يد كلا من جابريل الموند وسيدنى فيربا، وتم اعتباره أحدى الاقترابات الهامة لتحليل عملية التنمية السياسية فى مجتمع ما واستكمل العملية لوسيان بأى معادلة لصياغة نظرية متكاملة في إطار الثقافة السياسية وألحق بدراسات عملية في إطار عملية التنمية السياسية في دول العالم الثالث وكان هذا المدخل محط إعجاب كجزء من نموذج التحديث والتنمية السياسية المسيطر فى الستينات وانحسر الاهتمام عن هذا المدخل فى السبعينات والثمانيينيات من القرن الماضى مع هبوط نموذج التنمية السابق تحت هجوم نماذج الاقتصاد السيلسى والاختيار العقلانى والمؤسساتية الجديدة ولكن مع بداية التسعينات وثورة المعلوماتية بدأ الاهتمام يعود من جديد بهذا المدخل الثقافى فى شبه صحوة لإعادة استخدام هذا المدخل فى نطاق عملية التنمية السياسية.(٢)

وقبل ذلك نتناول مفهوم الثقافة السياسية من منظور عدة اتجاهات متباينة وروئ مختلفة يجدر بنا تقديم عرض موجز لمراحل تطور المفهوم الثقافة السياسية فى الفكر السياسيى فى العصور المختلفة وصولا إلى تحديد أدق للمفهوم بما يتناسب مع متغيرات العصر الراهن.

أولاً: الثقافة السياسية فى الفكر السياسى

١. العصر الاغريقى:

لقد بدأ الاهتمام بالمتغيرات الثقافية والمتصلة بعملية التنشئة جلياً فى الكتابات الكلاسيكية لأسباب تدهور أثينا وهزيمتها، حيث أكد "توسيديديز" فى تحليليه "أن تدهو رالوضع الأخلاقى وتغير القيم قد مثلا السبب الأهم لهذا السقوط فقد كانوا يتحلون بضبط النفس فصاروا يعدون الأقدام فى تدهور شجاعة، والإحجام فى تبصير حجة الجبان والاعتدال قناعاً يستر المخطئين ولم يعد يؤتمن الاصاحب البطش وأصبح التخريب أقوى من روابط القرابة" وعليه فالإنسجام

(1) سمير محمد أحمد العبدلى، الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل إليمنية: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للعلوم والثقافة: معهد البحوث والدراسات العربية: قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٣) ص ١٥.

(2) هيفاء احمد ربيع المعشى، مرجع سابق، ص ٧٤.

والتعايش المشترك فى المدينة لم يتحقق فى ظل انتشار التخريب وتدهور قيمة الانتماء التى صارت تمثل أحد المكونات الثقافة السياسية المدنية فى العصر الحديث(١).

ومن جانبه قدم أفلاطون مثالاً هاماً للإشارة إلى أهمية المتغير الثقافي في التحليل السياسي ففي كتابة الجمهورية ربط بين شكل النظام الحكم وسمات الأفراد وفضائلهم حيث تتبع هذه القيم وسياستهم من قيم الأفراد واتجاهاتهم وخبراتهم أثناء عملية التنشئة التي أكد على أهميتها في استمرار الحكم الفاضل كما صمم أفلاطون نظاماً للتعليم شكل به عقول المواطنين ليس فقط قادة المستقبل وهم الحكام والفلاسفة ولكن أيضاً أولئك الأكثر خضوعاً لأهوائهم من قوة أو ثروة والأقل حكمة وذكاء ومن هنا فقد نادى بنظام تعليمي يدعم التمايز الاجتماعي وهنا تكمن رؤيته في تأكيد أن الوعي هو الأساس لممارسة السياسية.(٢)

فى حين تناول أرسطو Aristotleالمتغيرات الثقافية بشكل أكثر علمية فلم يشر لأهميتها فحسب وإنما تناول بوضوح علاقتها بمتغيرات التدرج الاجتماعى من ناحية وعلاقتها بمتغيرات البناء السياسى والانجاز من ناحية أخرى مشيراً إلى أن أفضل الحكومات أداءاً هى الأرستقراطية الديمقراطية والتي تعتمد على طبقة وسطى قوية إذ إن غياب هذه الطبقة أو صغر حجمها يقضي إلى دولة تتكون من السادة والعبيد وهو وضع شديد البعد عن التعايش والتشارك السياسيpolitical participation الذى رأى أرسطو أنه يمثل القاعدة الثقافية للشكل الأكثر تقدماً والأفضل للحكم وهو ما يتصل بما يصفه علم السياسة الحديث بأنه ثقافة سياسية مدنية مؤكداً على أهمية التعليم فى خلق المواطنة النقية من أجل طريقة الحياة التى تتلائم والدستور وطريقة الحياة بالساس على مفهوم الثقافة السياسية(٣)

٢ . العصر المسيحي:

صارت المسيحية الديانه الرسمية في الامبراطورية الرومانية في القرن الثالث الميلادي واكتسبت الكنيسة بمرورو الوقت، لاسيما عقب سقوط روما وانتقال الحكم إلى القسطنطينية، دوراً هاماً باعتبارها منظمة شبه سياسية ، فضلاً عن تطويرها افكاراً تتعلق بالسلطة السياسية كان لها أكبر

---

(1) عبد السلام على نوير، الثقافة السياسية للمعلم فى مصر: دراسة ميدانية لعينة من معلمى التعليم الأساسى، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨) ص ٢.

(2) عبد الحكيم محمد السبتى، دور وسائل الإعلام فى تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتى: دراسة حالة التليفزيون الكويتى فى الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ص ٢٣، ٢٤.

(3) Gabriel A.almond; Disciplin Divided:"Schools and Sects in political science",(London, Sage bublication), 1990, p 139.

الأثر في جمود الفكر السياسي عموماً. فقد تجاهلت المسيحية أي تأثيرٍ للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو الثقافية على طبيعة الحكم القائم مؤكدة على مبدأ الطاعة المطلقة هذا الحكم ، أياً كان، وهكذا طرحت المسيحية أفكاراً مثالية ، واكتفت بنقد الأوضاع القائمة وتبريرها وليس تجاوزها وهو ماجعل إسهامها في الفكر السياسي محدوداً ، لاسيما ذلك المتعلق بالثقافة السياسية.(١)

٣. العصر الإسلامى:

جاء الإسلام بالعديد الأسس والمبادئ التى قامت عليها الدولة ودار حولها الفكر السياسي هذه المبادئ المستمدة من القرآن والسنة هى التى تمثل الأسس لنظام الحكم فى الإسلام وهى الحكم بما أنزل الله ، والمساواة والعدل والشورى وطاعة الحاكم ما أطاع الله ومن ثم فقد اتسع الفكر السياسى الإسلامى ليستوعب الفكر السياسى لدى الحضارات الأخرى التى تتفاعل معها لاسيما إلىونان ، ومن الممكن التعرض لبعض أئمة الفكر السياسى ومنهم:

أ- الفارابى:

والذى مثلت آراؤه فى أشهر كتبه (آراء أهل المدينة الفاضلة) مزيجا من آراء أفلاطون وأرسطو ومن الأفلاطونية المحدثة ومبادئ الإسلام واتجهاته حيث أكد أن الهيئات النفسية التي اكتسبها أهل المدينة الفاضلة من آراء إسلامهم وبالتإلى فقد أكد على أهمية المتغير الثقافي وهو بتغيره متمثل في الهيئات النفسية "الاعتقاد وفهم حقائق الأمور" في علاقته بطبيعة نظام الحكم.

ب - ابن خلدون:

الذي أكد المتغير الثقافي في نظريته عن العصبية فرابطة التعصب والعصبية لا تنحصر في القرابة وحدها فيقول إن الإنسان من عوائده لا أين نسميه " وبالتإلى فقد أهتم بدراسة أثر البيئة على قيم المجتمعات وحضارتها، كما الأختلاف بين قيم المجتمعات إلى عوامل الاجتماعية مؤكدا على أهمية التنشئة في هذه الصدد حيث يرى أن تأثير الحياه الاجنماعية يأتي من ناحية الألفة والأعتياد والممارسة.(٢)

(1) عبد الاله طه، الفكر السياسى، (عمان: دار الثقافة العربية)، ٢٠٠٣، ص ص ٣٣، ٣٩.

(2) عبد السلام نوير، مرجع سابق، ص ٥.

٤. العصور الوسطى:

فيما كان السياسي العربى في العصور الوسطى منشغلا في الصراع بين الملوك والكنسية فقد ظهر بعد المفكرين المهتمين بالموضوعات السلبية:

أ. نيقولا ميكافيللى Maciavelli (١٤٦٩- ١٥٢٧)

أدرك ميكافيللي في مقابلة بين القيم الأصلية التي ميزت قادة ومواطني الأمبراطورية الرومانية وبين القيم الفاسدة لرعاع الأمبراطورية والأيطإلية من معاصريه وأهم المتغيرات الثقافية السياسية مثل القيم الأخلاقية ومشاعر الهوية والاحترام وأثرها على القوة السياسية أو الضعف لكن عموما غلب الطابع الوصفي أكثر من الجانب التحليلى[١].

ب . بارون دي مونتسيكو Montesquieu (١٦٨٩ - ١٧٥٥)

فسر مونتسيكو ازدهار الإمبراطورية الرومانية بما سادها من قيم لم تبث أن فقدها نتيجة الإختلاط بين الإيطإليين وغيرهم وإكتسابهم فتهيأ مغايرة وتأثرهم بمعتقدات أخرى[٢].

ج _ جان جاك روسو Rousseau (١٧١٢ - ١٧٧٨)

أكد روسو على أهمية الثقافة السياسية والتنشئة في صياغة السياسة العامة وقد أسماها الأخلاق والعادات والرأي ورأي إنها أقوى تأثيراً من القوانين بل أنها تمثل دستوراً إذ أنها بمثابة قوانين محضورة في القلب[٣].

د . توكفيل Tocquevill

استخدم نفس المصطلحات مؤكداً أن أخلاق الناس وعاداتهم وقيمهم تعد من أهم أسباب الحفاظ على الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة، وتشير أعماله لإحساس قوى بعض الثقافة الفرعية يبدو في حديثه عن الاتجاهات الساسية للفلاحين والفرنسيين والبرجوازية والأرستقراطية عشية الثورة فيما يعد مشابها للتحليلات الرائدة للثقافة السياسية.

وعموما فقد كانت معظم النظريات الليبرإلية والتنويرية الخاصة بالتنمية السياسية في القرنين السابع والثامن عشر نظريات سياسية وتنشئة . وأصبح الاهتمام بالجوانب الثقافية في التحليل السياسي موجودا دائما بالرغم من انه لم يتخذ طابعاعلميا منتظما وبالتإلى فتلك الجهود هي في أغلبها دراسات انطباعية وصفية[٤].

---

(1) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سابق، ص ٢٦.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) نفس المرجع السابق.

(4) عبد السلام نوير، مرجع سابق، ص ٧.

وللوصول إلى تحديد مفهوم بعينه للثقافة السياسية لابد من التعرف على مجموعة من المفاهيم التى تم طرحها من أجل التوصل لمعنى الثقافة السياسية.

فقد شكل مفهوم الثقافة السياسية أحد المفاهيم التقليدية في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ثم تراجع الاهتمام الأكاديمي بهذا المفهوم خلال السبعينات ثم عاد الاهتمام بالمفهوم مجدداً منذا الثمانيات وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي التي تواصلت حلقاتها خلال الربع الأخير من القرن العشرين حيث اهتم الباحثون بمفهوم الثقافة السياسية بصفتها مفهوما رئيساً في دراسة أبعاد التحول الديمقراطي نظرا لأن ترسيخ النظام الديمقراطي والإصلاح السياسي تطلب عناصر مهمة منها شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع(١).

أما في العصر الراهن فإن الثقافة السياسية تمثل أحد أهم المداخل في علم الاجتماع السياسي من خلال مدخلات ومخرجات العملية السياسية تهدف إلى الإطلاع على مستوى تقدم تلك الثقافة السياسية التي وصلت إلىها هذه الشعوب وإلى قياس مستوى الوعي الديمقراطي الذي تتمتع به سلوكاً وممارسة(٢).

مفهوم الثقافة السياسية وفق منظور غربي

(١) **لوسيان باي Lucian Pay** وهو أول من طالب بوجود نظرية خاصة بالثقافة الساسية وقد عرف الثقافة السياسية بأنما " مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات النظام السياسي(٣).

(٢) **جابريل الموند Gabriel Almond** الذي رأى أن الثقافة السياسية " نمط محدد من التوجهات إزاء النشاط السياسي(٤) ثم أعاد صياغة هذا التعريف بأن الثقافة السياسية " تمثل

---

(1) عيسى عبد الباقى، الصحافة والاصلاح السياسى:دراسة فى تحليل الخطاب، (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ص ٣٠،٢٩.

(2) عمر محمد أسعد رحال، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ١٩٩٤ – ٢٠٠٤بالضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الدول العربية:المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلومك معهد البحوث والدراسات العربيةك قسم البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٩، ص ٤٤.

(3) سمير محمد أحمد العبدلى، مرجع سابق،ص ١٦.

(4) Gabriel Almond and Sidny Verba," The Civil culture: political Attitudes and Democracy in Five Nation", Princeton University Press, 1963, p. 150.

التوجهات السياسية إزاء النظام السياسي بأجزاءه المختلفة والاتجاهات إزاء دور الفرد في هذا النظام[١] وبتركيز الموند على أن التوجهات بأنها الاستعدادات الموجودة لدى الشخص لإدراك وتفسير والقيام بفعل تجاه موضوع محدد بطريقة محددة[٢]، حيث يرى أن الثقافة المشاركة تمثل في معرفة المواطن بالنظام السياسي ككل وعملية تنفيذ وصناعة القرار أي مدخلات ومخرجات النظام السياسي التي يقوم بها الفرد بتوجيه مشاعره وطرح تقييماته التي تتنوع مل بين رفض ومواقفه[٣].

(٣) **سيدني فيربا[٤] Sidney Verba** يرى أن الثقافة السياسية تمثل الاتجاهات والآراء والإ دراكات التي تحكم السلوك السياسي في أي مجتمع وهي تشكل نماذجا مترابطة تقوى معا وتتبادل القوى فيما بينهما وعلى الرغم من تنوع الاتجاهات السياسية في أي مجتمع إلا أننا نجد فيه ثقافة أن متميزة ومحددة تعطيه قدرة على التنبؤ حيث أشار **فيربا** إلى:

أ – أهمية العلاقة بين الثقافة السياسة والنظام الثقافي العام للمجتمع بإعتبار أن الثقافة الفرد السياسة جزء لا يتجزأ من ثقافة العامة.

ب . نشر المعتقدات السياسة بين أفراد النظام السياسي وحدد مسأهمة الثقافة السياسية بطرح المعاني السياسية التي يتشاركها أفراد النظام السياسي.

(٤) جابريل ألموند وبانجهام باول[٥] Gabriel Almond ,G.Bingham powell

أشار في كتابهما السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر إلى أن الثقافة السياسية هي توزيع لنوع خاص من التوجهات السياسية، القيم، المشاعر، المعلومات، والمهارات فكما تؤثر توجهات الناس على ما سيفعلونه فإن ثقافة الأمة السياسة تؤثر على تصرف المواطنين والقادة من خلال النظام السياسي. حيث وصف الموند توجهات المواطنين على المستويات الثلاث للنظام السياسي وهي:

أ . **على مستوى النظام:** تهتم بوجهات نظر المواطنين والقادة المتعلقة بالقيم التي تجعل النظام السياسي يتماسك وبطريقة انتخاب القادة وانطباع المواطنين للقانون

---

(1) Lucian Pye," Political culture and Political Development", Princeton University. New York, 1965, p. 24.

(2) Ronald P. Formisano," The concept of Political cultural", journal of Interdisciplinary History, Vol.31,N.3,winter,2003,P.26.
at[http//:www.usach.cl/doctmer/html/pdf/2009/USACH

(3) Gabriel Almond and Sidney Verba, OP.cit, p.31.

(4) Lucian Pye,OP.Cit,p.p 7 -13.

(5) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سابق،ص ٢٩.

ب . على مستوى العملية السياسية: حيث ينصب الاهتمام على ميول المواطنين للمشاركة السياسية في السياسية مثل التقدم بمطالب وتأكيد بعض الجماعات ومعارضة جماعات أخرى.

ج . على المستوى السياسي: مدى معرفتنا بالسياسات التي يتوقعها المواطنون والقادة من الحكومة وما هي الأهداف التي يجب وضعها وكيف ستتحقق.

(٥) فليب برو Phlip pro[1] تناول في كتابه علم الإجتماع السياسي تعريف الثقافة السياسية بأنها تتكون من مجموعة من المعارف والمعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة لعلاقتهم بالسلطة تحكمهم كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمربع للتعريف بهويتها وإنما تسمح لكل منهم موقعه في المجال السياسي المعقد وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعارف الواعية وغير الواعية التي ترشده في سلوكه.

(٦) ميشيل دوكسن Michael Roskin حدد الثقافة السياسية بأنها السمات المميزة لكل مجتمع من قيم ومعتقدات يتعلق بالحياة السياسية وبظاهرة السلطة والنظام السياسي، هذه المجموعة من القيم والمعتقدات والرموز حول النظام السياسي وكيف يفترض أن يعمل وحول ما تفعله الحكومة وحول نظرة الشعب إلى السلطة والتزاماته إزاءها تتشكل الثقافة السياسية فالثقافة السياسية هي سيكولوجية الأمة فيما يتعلق بالسياسة[2] ، و قد طرح مفهوم الثقافة السياسية برؤية علم النفس السياسي للدولة وذلك من خلال الكشف عن الحذور العميقة للقيم التي تكونت لدى الناس على مدى طويل من الوقت مقارنة بالاتجاهات نحو قضايا أو موضوعات محددة طرحت لقضليا مؤقته طبقا لإستنتاجات استطلاعات الرأي[3].

(٧) صامويل هنتيجتون Samuel Hentengton ذهب إلى أن الثقافة السياسية تتكون من المعتقدات الأمبريقية عن الرموز السياسية المعبرة والقيم نحو الأغراض السياسية وهي نتاج التاريخ الجماعي للنسق السياسي وحياة الأفراد التاريخية الذين يشكلون النسق السياسي الحإلى ولها جذور في كل من الأهداف العامة والخبرات الخاصة[4].

---

(1) فيليب برو، علم الاجتماع السياسى، ترجمة: محمد عرب صابر، (بيروت: المؤسسة الجامعية)، ١٩٩٨، ص ٢١٣.

(2) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سابق، ص ٢٩.

(3)http://www.britannica.com/Ebchecked/topic/467721/political science/247911/political culture? anchor

(4) سمير محمد أحمد العبدلى مرجع سابق، ص ١٣.

(٨) **لاري دايموند Larry Diamond** ذكر في مؤلفة " مصادر الديمقراطية " إن الثقافة السياسية هي المعتقدات والمواقف والقيم والمثل والعواطف والتقييمات المهيمنة عند شعب حول النظام السياسي في وطنه ودور الذات في ذلك النظام[١]

(٩) **قاموس اكسفورد Oxford Dictionary** عرف الثقافة السياسية بأنها الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتصل بنظام سياسي محدد وتعد بمثابة معرفة متضمنة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام سواء كانت المشاعر أو الأحكام التقليدية تجاهه إيجابية أوسلبية وأشار التعريف إلى الثقافات الفرعية التي تنتج عن التشكيلات من الجماعات العرفين والجماعات الأخرى وأهمية الوعي بدراسة الثقافة السياسية للنخب التي تؤثر بشكل ملحوظ من خلال العملية السياسية[٢].

مفهوم الثقافة السياسية وفق منظور عربى:

لعل من المحاولات الجادة التي بذلها العلماء لصياغة تعريف جامع لمفهوم الثقافة السياسية لم تخرج برغم محدوديتها عن تلك التي تداولها الغربيون ويعود ذلك خاصة لحداثة المصطلح وتداخله مع العديد من المصلطلحات، ومع ذلك حاول بعض علماء السياسة وضع تعريف للثقافة السياسية على النحو التإلى:

- **كمال المنوفي** يرى أن الثقافة السياسية بأنها تلك القيم السائدة في المجتمع والتي تتصل بعلاقة أفراد النظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٣].
- **عبد الغفار رشاد** عرف الثقافة السياسية بأنها نسق القيم والمعتقدات السائدة النتعلقة تبالسلطة والحكم في المجتمع وما يشكله هذا النسق من بيئة معنوية يعمل النظام السياسي و يؤدي وظائفه من خلالها[٤].

---

(1) عبد السلام نوير، مرجع سابق، ص ١٣.

(2) Oxford Dictoinary of politics:political culture, at[www.answer.com/topic/political-culture.

(3) كمال المنوفى ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية،(بيروت: دار بن خلدون)، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ٢١.

(4) عبد الغفار رشاد محمد، الثقافة السياسية العربية: دراسة فى التحول الديمقراطى، منبر الحوار، السنة التاسعة: خريف١٩٩٤،ص ٦٢.

- **عبد السلام نوير** يرى أن الثقافة السياسية هي نمط من القيم والاتجاهات والمعارف الخاصة بفرد أو مجتمع والتي تتصل بعلاقته بالنظام السياسي، بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تعكسها رموزه التعبيرية لفظية أو حركية[١].

- **السيد غانم** يرى أن الثقافة السياسية تكشف عن كونها تعبيرات سيمولوجية، فمكوناتهالا تعد وأن تكون مكونات الاتجاه السياسي من جانب ومن آخر هي محصلة الاتجاهات السياسية وهذه الأخيرة ليست سوى تعبيرات سيكولوجية[٢].

- **سمير العبدلي** عرف الثقافة السياسية بأنها ثقافة فرعية تمثل جزءا من الثقافة الكلية خاصة في جانبها السياسي للمجتمع وتتكون من مجموع القيم والاتجاهات والآراء والأفكار السائدة سواء المكتبة أو تلك المتوانة سواء كانت ديموقراطية وتلك القيم الثقافية السياسية تعمل على توجيه الأفراد والجماعات نحو النسق السياسي وتحدد سلوكهم في إطاره[٣].

- **عبد الهادي الجوهري** والذي صور الثقافة السياسية بأنها مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية السائدة في أي مجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات[٤].
- **نيفين عبد الخالق** ترى أن الثقافة السياسية تمثل الجوانب السياسية للثقافة أو كل ما يتعلق بشئون الحكم والسياسية وهي محصلة الزمان والمكان و العقل الاجتماعي والسياسي لأي مجتمع ذلك العقل الذي يعد ثمرة التزاوج ما بين الموروث النقلي والمحدث والمكتسب من الخبرة الحياتية ومن العطاء العصري لكل ما يتصل بحياة المجتمع السياسية وتنظيمه لشئون الحكم والسياسة ومن الطبيعي إذن أن تغير الزمان والظروف المحيطة يغير من العقلية الاجتماعية وكلأهما يحدث تغيرا في الثقافة السياسية[٥].

---

(1) عبد السلام نوير، مرجع سابق، ص ١٧.

(2) سيد أبو ضيف احمد، ثقافة المشاركة، مرجع سابق، ص ٦٤.

(3) سمير محمد أحمد العبدلى، مرجع سابق، ص ٢١.

(4) عبد الهادى الجوهرى، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، (القاهرة: نهضة الشرق)، ١٩٨٥،ص ١٦٤.

(5) سمير محمد أحمد العبدلى، مرجع سابق، ص٢٠.

- **صفاء الجميل** حددت الثقافة السياسية بأنها القيم والمعتقدات والاتجاهات والمعارف الخاصة بالعملية السياسية ومقدار الاعتقاد بالسياسة وما يعرف ويكتسب من خلال الأسرة والمؤسسات النظامية وغير النظامية[١].

- **عبد الحكيم السبتي** يرى أن الثقافة السياسية هي مجموعة من الاتجاهات والمشاعر والمعتقدات التي تحقق النظام وتعطي معنى لكل عملية سياسية وهي تتضمن القواعد والمبادئ التى تضبط السلوك المتعلق بالنسق السياسي وتشمل كذلك لمثل السياسية العليا ومعايير العمل التي يجب أن تراعيها الدولة كما تتضمن مجموعة معارف عن النظم السياسية وممارستها والثقافة السياسية في كل ذلك إنما هي نتاج حركة التطور المجتمعي بكل أبعاده وعناصره[٢].

- قسم أحد الباحثين علماء الاجتماع السياسي لمفهوم الثقافة السياسية إلى ثلاث مجموعات[٣]:

المجموعة الأولى:

تنظر للثقافة السياسية على أنها تهتم بدراسة الاتجاهات والمعتقدات والآراء الوجداني والعاطفية التي تكسب العمليات السياسية نظاما ومعنى وتحدد القواعد التي تحكم السلوك داخل النسق السياسي كما تشمل أيضاً كل من الأفكار والمعايير السياسية التي تعطي للحكومة أو الدولة شكلاً مميزاً.

المجموعة الثانية:

تؤكد على أن الثقافة السياسية ما هي إلا ثقافة فرعية تمثل جزءاً من الثقافة الكلية العامة تتأثر بها وتتداخل معها وتعكس البيئة؟ أو المناخ العاطفي أو السيكولوجي الذي من خلاله النظم والأنساق السياسية.

المجموعة الثالثة:

تكاد تتفق تعريفاتها على أن الثقافة السياسية تعد نمطاً أو نموذجاً متميزاً لتوجيه أفراد المجتمع أو الجماعات نحو العمليات السياسية والنظام السياسي بوجه عام.

---

(1) صفاء سيد محمود الجميل، التربية السياسية للمرأة، (كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشرو التوزيع)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٦٠.

(2) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سابق، ص ٣٣

(3) سمير محمد أحمد العبدلى، مرجع سابق، ص ٢٠

ملاحظات على التعريفات السابقة لمفهوم الثقافة السياسية[١]:

١- يتحدد جوهر الثقافة السياسية في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية وهي بهذا إطاراً فكرياً يشمل أفكاراً ومعتقدات وصور ذهنية وعادات وأعراف ومع ذلك فإنها تعبر عن عناصر معنوية.

٢- إن هذا الإطار الفكري يتعلق بصلة المواطنين حكاما ومحكومين بالسلطة.

٣- تعتبر الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزءاً من الإطار الثقافي العام في المجتمع.

٤- الثقافة السياسية تصبح وفقا للمنظور الماركسي نتاجاً للعامل الاقتصادي والاجتماعي بينما يراها الآخرون نتاجاً لتاريخ المجتمع ولخبرات أفراده المكتسبة من خلال عمليات التنشئة.

٥- الثقافة السياسية ليست ثابتة لكنها معرضة للتغير وذلك لأن الإطار الثقافي العام في المجتمع له صفة الديناميكية والتغير ولهذا فهي ثقافة لها نفس السمات ويتوقف حجم التغير ومعدله على عدة عوامل أهمها: مدى ومعدل الغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي.

وأخيراً فقد وضع مؤرخوا الثقافة السياسية في الإعتبار عدم محدودية مفهوم الثقافة السياسية خاصة مع استمرارية الاعتماد على التعريفات أو المفاهيم العملية أوغير الوظيفية مثل الاتجاهات والمعتقدات والقيم والتوجهات وذلك لأكثر من خمسون عاما متصلة[٢].

مداخل دراسة الثقافة السياسية[٣]

هناك أربعة مداخل يمكن من خلالها دراسة وتفسير الثقافة السياسية في أي مجتمع وهي وفقا لما يراه نيلسون وايسمان Nelson Wiseman

أولاً: المدخل التاريخي:

ويتطلب ذلك تحليل الدراسات السابقة التي تناولت صعود وهبوط القوى الاجتماعية والحركات السياسية وتحت أسباب ما حققته تلك القوى والحركات من نجاح أوبمعنى آخر دراسة المحن والانتصارات التي مرت بتلك المجتمعات وكيف تعامل معها محل ممتع وفق قيمة ومعتقداته.

ثانيا: اسلوب المسح

وهو الأسلوب الذي يستخدم طرح الأسئلة المباشرة عن القيم والمعتقدات السياسية حيث أن تلك تعد استراتيجية تكون نتائجها أكثردقة من البحث التاريخي والذي قد تتضارب تفسيراته

---

(1) سيد أبو ضيف احمد، مرجع سابق، ص ص ٦٥، ٦٦.

2) Ronald P.Formisano,Op.Cit, pp425- 426.)

(3) Nelson Wiseman, "In Search of Canadian Political Culture", UPC Press, The University Of British Colombia, 2007,p.p 17 – 19.

ثالثا: دراسة الدساتير

وهو يهتم بدراسة نصوص الدساتير والوثائق والهياكل المؤسسة للمؤسسات التابعة للنظام السياسي والتي تعكس كيفية تشكيل الثقافة السياسية من خلال التعرف على وضعها وتفسيرها والبات تنفيذها من خلال دراسة البرلمانات والاحزاب السياسية والفيدرالية التي تلعب دورا في تشكيل الثقافة السياسية في النظم السياسية.

رابعا: فهم الثقافة السياسية

ويتم ذلك من خلال التركيز على طرق النشئةالاجتماعية والسياسية والتي هي عملية مستمرة في دور العبادة والأسرة وجماعة الرفاق والمدرسة ووسائل الإعلام والإنترنت بالإضافة إلى جمع الجهات السياسية الفاعلة مثل الأحزاب السياسية والبرلمانات وقادة الرأي وذلك في الأماكن المخصصة لكل منهم كالمنابر ونشرات الأخبار والفصول الدراسية بالإضافة إلى مراعاة الفئات المستهدفة مثل الذكور والإناث والشيوخ والشباب الذين هم يملكون استعداداً للتغير وتقبل الجديد وهم أكثر مرونة من الفئات الأخرى.

مقومات الثقافة السياسية

لم يكن هناك إجماع عام نحو تحديد مقومات الثقافة السياسية ويتضح ذلك من خلال ما جاء في كتابات **جابريل الموند وسيدني فيريا ولوسيان باي وروبرت دال والسيد عليوه** كما يتضح في العرض التإلى الذي يستعرض رؤي مختلفة لمقومات الثقافة السياسية:

بإعتبار أن الثقافة السياسية كثقافة فرعية من . الثقافة كمفهوم عام . يمكن إفتراض أنها تتكون هي الأخرى من ثلاث عناصر هي[1]:

أ- **الأفكار**: وتشمل كل الأفكار الصحيحة وغير الصحيحة، والأفكار التي لم يثبت صحتها أو خطؤها المتعلقة بالسلطة في النظام المجتمعي.

ب-**المعايير**: وهي تلك المستويات أو الأحكام التي تحكم سلوك المواطنين والنظم الفرعية في النظام السياسي أو الوحدات التي يتكون منها وذلك في علاقتهم بالسلطة.

ج- **الأدوات**: وتشمل الأبنية والهياكل والمؤسسات السياسية.

مع ملاحظة أن هذا التصنيف لايعني فصلا بين المقومات الثلاث لأن هناك تداخلا بينهما فالأفكار السياسية قد تشمل أفكاراً مختلفة بالقيم والقوانين التي صنفت على أنها معاييرسياسية

(1) سيد أبو ضيف أحمد، ثقافة المشاركة، مرجع سابق،ص ٦٦.

وهذا ما يؤكده تقديم الدكنور حامد ربيع حيث حدد ثلاث درجات كمقومات للثقافة السياسية وهي:

١- مجموعة من القواعد نحدد الوظائف والنماذج السلوكية السياسية.

٢- مجموعة من الجزاءات تضمن احترام تلك القواعد والنماذج السلوكية.

٣- مجموعة من القيم التي تخلف السلوك والجزاء وترتفع إلى مستوى الجزئية إلىومية تنطلق في إطار طلق يدور حول مفهوم مثإلى للوجود والعلاقة السياسية بل والوظيفة الثقافية أو الوظيفة الإحتمإلية/ الإعلامية للدولة.

غير أن **السيد عليوه** قد حدد مقومات الثقافة السياسية من خلال طرح آخر[1]:

أ – **المرجعيـة:** وهـي تعنـي الإطـار الفكـري الفلسفي المتكامل أو المرجـع الأساسـي للعمـل السياسي فهو يفسر التاريخ ويحدد الأهداف والرؤى ويبرر المواقف والممارسات ويكسب النظام الشرعية وغالبا ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم وعندما يحدث الإختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقاء استقراره.

ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية والاشتراكية والرأسمإلية والعلمانية ولا يوجد أثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطية الغربية إذ أن هناك إتفاقا عاماً على الصيغ المتباينة لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أما في الدول النامية فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال مثار خلاف وصراع ولعل أبرز التحولات التي طرأت في العديد من البلدان العربية في شمال افريقيا وبعض الدول العربية في قارة آسيا حيث شكلت في مصر ثورة متكاملة على النظام السياسي والاقتصادي من المتوقع إنها أحدثت تغيراً فارقا في شكل المرجعية المصرية لطبيعة علاقة الشعب مع نظام الحكم.

ب . التوجه نحو العمل العام: هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الاعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجإلن الاجتماعي والسياسي.

---

(1) السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، (القاهرة: موسوعة الشباب السياسية : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، ٢٠٠٠، ص ص ٤٦- ٤٨.

والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤلية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية ذلك أن هذا الشعور بالمسؤلية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة

ج . **التوجه نحو النظام السياسي:** من حيث الإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من الضرورات الإحساس المواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات فعلى كل ثقافة سياسية تحديد النطاق المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والخاصة ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي. بالإضافة إلى حرص بعض الثقافات على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة فالثقافة السياسية هي الداعمة للنظام والمحددة لأطره والتي تغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها ونحافظ عليه وتضمن بقاؤه.

د . **الإحساس بالهوية:** يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه.

فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الأزمات كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.

وهو ما تم ترجمته في ثورة الخامس والعشرين من يناير والتي كانت نتاج لعدة عوامل منها تعمق احساس الشعب المصري بهويته وولائه، الأمر الذي دفعه لإسقاط النظام الذي رآه الشعب مفسدة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومهدداً لشعور المواطنين نحو بلدهم مما دفعهم لإسقاط شرعيته للوقف على شرعية جديدة يرضى عنها المواطنين ويدينون لها بالولاء ويسعون لاستقرارها كنظام جديد.

أبعاد الثقافة السياسية: The Dimention of Politcal culture

بالنظر للدراسات الغربية الرائدة في مجال الثقافة السياسية والتي تتعلق بتحديد أبعاد الثقافة السياسية فلم تجد الباحثة إتفاقاً عاماً حول تحديد هذه الأبعاد. فقد تناول**verba** في إطار معالجة الثقافة السياسية من خلال تحديد بعض الأبعاد العامة للمعتقدات السياسة في إطار الثقافة

السياسية وهي تلك التي تكون صالحة لإجراء مقارنة بين عدة دول في إطار البحث الأمبريقي الذي أجراه للأوضاع السياسية لتلك الدول، والأبعاد السياسية التي عالجها فيربا **Verba** كانت تتعلق بالمعتقدات الأولية عن[١]:

١- طبقة النظام السياسي.

٢- طبيعة القائمين بالعمل السياسي.

وفي علاقة الثقافة السياسية بالنظام السياسي حدد فيربا ثلاث أبعاد اساسية هى:[٢]

١- الهوية القومية.

٢- نظرية الأفراد وتوقعاتهم بشأن المخرجات الحكومة وهي القرارات التي تتخدها السلطة السياسية.

٣- نظرية الأفراد إلى عملية ضع القرار السياسي أي المشاركة السياسية للأفراد.

أما **Almond** فقد قسم أبعاد الثقافة السياسية إلى[٣]:

- المعرفة: التي يملكها الفرد نحو الدولة وأداء وأدوار التحية السياسية ونحو ذاته.
- المشاعر: التي يملكها الفرد نحوالدولة وآداء وأدوار النخبة السياسية ومحو ذاته.
- التقييم: الذي يملكه الفرد نحو الدولة وآداء وأدوار النحبة السياسية ونحو ذاته.

في حين حول**Pye** أن يضع أبعاداً محددة للثقافة السياسية للربط بينهما وبين التنمية السياسية وقد استخلص أربعة مواضيع متصلة بحضور أربع قيم محددة في عملية التنمية السياسية وهي (الثقة والشك، التدرج والمساواة، الحرية والإكراه، الولاء والالتزام).

أما الدراسات العربية التي تناولت أبعاد الثقافة السياسية فقد تبنى **كمال المنوفي**[٤] أهم الأبعاد التي حددها Almond ,verba, bye من خلال إعادة صياغة تطبيقها في إطار بيئة الفلاحين المصريين في الريف المصري مدخلاً بعض الأبعاد الأخرى التي تعكس خصوصة بيئة السياسي المصري مثل الخنوع والمقاومة، الدين والعلمانية حيث تناولت دراسة سلوكيات الفلاحين تجاه أبعاد الثقافة السياسية والتي تبلورت في النهاية ثقافتهم السياسية.

وقد اقترح **سيد أبو ضيف**[٥] ثلاثة أبعاد سياسية تضمنت الوعي السياسي ، المشاركة السياسية والقيم السياسية ثم جاء **عبد السلام نوير**[١] في دراسته عن الثقافة السياسية للمعلم في مصر

---

(1) Almond, Verba, Op.Cit,p 515.
(2) Ibid, p, 516.
(3) Lucian Bye.Op.Cit, p.p 513- 520.

(4) كمال المنوفى، مرجع سابق، صص ٢٨- ٣١.

(5) سيد أبوضيف أحمد ، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية : دراسة حالة لجامعة قناة السويس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة قناة السويس : كلية التجارة بالإسماعيلية، ١٩٩٣) ص ١١-١٣ .

بقدر من الإتفاق مع سيد أبو ضيف حيث حدد أبعاد مفهوم الثقافة السياسية في المعرفة السياسية والاتجاهات السياسية والقيم السياسية.

وباستعراض ما سبق يتضح أن هناك تداخلات بين مضمون الثقافة السياسية وأبعادها أدى إلى اختلاط الأمر غير أن الباحثة تتفق إلى حد كبير مع تقسيم **عبد السلام نوير وسيد أبوضيف والموند** في تحديدهم لأبعاد الثقافة السياسية بشكل تستخلص منه تصوير لتحديد هذه الأبعاد.

حيث ترى الباحثة أن مفهوم الأبعاد يعني الركائز أو الأركان الأساسية التى يتم من خلال ترابطها تشكيل الثقافة السياسية وهو ما يتوائم مع أهداف الدراسة الراهنة من حيث التعرف على العوامل والطرق أو الأيدلوجيات التي تمهد لتكوين ثقافة سياسية للمرأة في مناخ يسمح بذلك من خلال معطيات تؤثر بشكل إيجابي في تثقيف المرأة سياسيا.

أما مضمون الثقافة السياسية فهو ينطوي على المؤشرات التى تتدرج تحت كل بعد من أبعاد مفهوم الثقافة السياسية في: -

١) المعرفة السياسية: Political Knowledge

هي نتائج المعلومات السياسية التى يكتسبها الأفراد من خلال مناقشاتهم مع الآخرين حول الأمور السياسية[٢] وهي تعني إدراك الأفراد للأمور السياسية بما يعكس القدرات الفكرية لهم على تحليل المعطيات السياسية حيث أن المواطنين في حاجة دائما إلى معرفة ماهية حكومتهم والمعلومات حول قادتهم وطبيعة وظائفهم وكذلك المعرفة عن المؤسسات والمنظمات السياسية وطبيعة الأحداث وتكوين آراء وتوجهات نحوها[٣].

٢) الاتجاهات السياسية: Political Attitudes

وهي تعني قدرة واستعداد وتأهب الشخص للاستجابة للمواقف والمواضيع السياسية التى تتطلب رد فعل منه من خلال واقع خبرته الشخصية وتتضمن عدد من الاتجاهات السياسية.[٤]

---

(1) عبد السلام نوير ، مرجع سابق ، ص ١٧، ١٨ .

(2) Francis L.F. Lee " The Impact of political discussion in a democratizing society : The moderating Role of Disagreement and support for Democratizing",In: communication Research , vol. 36 , No. 3 , june. 2009 , P. 384

(3) Patricia Moy, Marcos Torres et other, "Knowledge or Trust?: investigating Linking Between Media Reliance and Participation" In: Communication Research, Vol.32, No.1, February 2005, p.p 63- 64.

(4) عبد السلام نوير ، المعلمون والسياسة في مصر ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١

٣) القيم السياسية: Political Values

وهي ما يعتقده الأفراد ويؤمنون به فيما يتصل بعلاقتهم بالنظام السياسي وهي تعني بشكل أعمق تنظيمات لأحكام عقلية انفعإلية مهمة نحو الأشخاص والأشياء وأوجه النشاط السياسي يصدرها الفرد تعبيرا عن درجة الففصل المرتبطة بها.

والقيم أعم وأشمل من الاتجاهات فتشكل مجموعة الاتجاهات فيما بينها علاقة قوية لتكون قيمة معينة ونتيجة لذلك تحتل القيم موقع أكثر أهمية من الإتجاهات في بناء شخصية الفرد وتكوينة الثقافي.[١]

مضمون الثقافة السياسية:

مضمون الثقافة السياسية المؤشرات التى يحملها كل بعد من الأبعاد الثلاثة للثقافة السياسية ، وفيما يلي عرض مفسر لها:

أولا: المعرفة السياسية[٢]:-

في ضوء التوضيح السابق لمفهوم المعرفة السياسية نجد أنها تركز على المؤشرات التإلية: -

- إدراك معنى الحكومة وتأثيرها وأهميتها.
- إدراك معني السياسة وتصور نطاقها وأهميتها.
- المعرفة بالمؤسسات السياسية الرئيسية الموجودة في البلاد.
- المعرفة بالأدوار الرئيسية في هذه المؤسسات وأهميتها.
- المعرفة بأسماء شاغلي هذه الأدوار من القيادات والشخصيات السياسية.
- المعرفة بأهم القوانين والقضايا السياسية والقدرة على تكوين آراء بشأنها.

، ص٢٧.

(1) عبد السلام نوير ، الثقافة السياسية للمعلم في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٨

(2) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سابق، ص ٣٤.

ثانيا: الاتجاهات السياسية[1]:

وتتخذ عدة أشكال كما يلي: -

١- الاتجاه إزاء السلطة

ويشير إلى نظرة الفرد ومشاعره نحو السلطة ودرجة ثقته فيها وإذا كان يراها ضرورة أم لا وما إذا كانت مرادفة للقوة ومدى وجوب الخضوع التام لها دون مساءلة ومدى عودتها بالنفع العام على الجماعة والمجتمع؟ أم أن نفعها يقتصر على شاغليها.

٢- الاتجاه المحافظ:

وهو يشير للرفض التام للتجديد والتمسك الشديد بالتراث بدعوى إحتوائه على حلول للمشكلات التى نعاني منها إلىوم والإلتزام بمعايير المجتمع وتقإلىده ضماناً لحفظ النظام وسلامة الأفراد والالتزام بما يحدده القادة في شتى الميادين لأنهم يعرضون صالح الأفراد والاعتقاد بأن التحرر هو سبب المفاسد.

٣- إتجاه التعصب السياسي:

وهو إتجاه نفسي جامد مشحون بعقيدة أو حكم مسبق ضد جماعة ، لا يقوم على سند منطقي أو معرفي كافي أو حقيقة علمية ويدور مضمون التعصب حول فكر سياسي وأحد والإيمان بانه هو الوحيد الصح والشعور برسوخ هذه الأفكار وصعوبة تغييرها وصعوبة تقبل أي أفكار معايير وعدم الارتياح للأشخاص الذين تتباين أفكارهم السياسية.

٤- التعصب الديني:

ويعكس مضمونه الإيمان بأن نجاح الإنسان في حياته يتوقف على اعتناقة ديناً معيناً والتعاطف مع الأشخاص المنتمين لنفس الدين والنفور من معتنقي الدين الآخر والشعور بالتهديد من ازدياد قوة الدين الآخر.

٥- الاتجاه نحو المضادات الأخرى:

يشير إلى كون الشخص معتقدا في التفوق التام للحضارة الغربية وما إذا كان ممن المقيد الانفتاح عليها، ومدي قبوله الأجانب كسياح أو مستغربين وموقفه من إنتشار قيم الحضارة الغربية.

---

(1) مدحت الرفاعى ، العلوم السياسية، (القاهرة: دار العلم الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ص٤١-٤٣.

٦- الاتجاه نحو الذات كفاعل سياسي:

وهو ما يشير إلى الإحساس بالإقتدار السياسي أي القدرة على التأثير في مجريات السياسية سواء من خلال توجيه النقد البناء لأى مسئول حينما يخطي أو من خلال إبداء الرأى في مختلف القضايا مع الإقتناع بقيمة هذا الرأى.

ثالثا القيم السياسية[1]:

اختزلت قيم الثقافة السياسية التى اعتمد عليها فى القياس الامبريقى للثقافة السياسية فى ستة أبعاد هى كالتإلى:

(١)الحرية - الإكراه

- تؤكد الثقافة السياسية الديمقراطية على الحرية كقيمة حيث تأخذ فى الاعتبار أن طاعة أوامر الحاكم تكون عن اقتناع وليس خوف مع الإيمان بأهمية وضرورة المشاركة السياسية الإيجابية وتوافر احساس القدرة على التأثير فى مجريات الحياة السياسية وتوافر روح المبادرة وشعور الفرد بأن سلطة الحاكم تتعلق بوظيفته لا بشخصه.
- وفى المقابل تعلق الثقافة السياسية الأوتوقراطية أهمية كبرى على الإكراه عندما ينصاع الفرد لقرارات الحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع وعدم مشاركته فى صنع القرارات بل تفرض عليه من أعلى وبالتالى فان علاقته بالسلطة هى علاقة خضوع يفتقر فيها الفرد وشعوره بالقدرة على التأثير السياسى والمشاركة السياسية وروح المبادرة كما أنه الحاكم بشخصه لا لوظيفته.

(٢) الشك - الثقة

ويتوقف مدى ثقة أو شك المواطنين فى الحكومة على طبيعة سلوكها حيالهم فاذا اهتمت اهتمت بمشكلاتهم فربما يثقون بها والعكس صحيح ونفس الآمر ينطوى على مستوى الثقة فى العلاقات الاجتماعية فى حالة انخفاضه يؤدى إلى شك فى الحمومة مع مراعاة أن الثقة المطلقة فى النخبة الحاكمة تؤدى لخلق علاقات سياسية غير ديمقراطية قد تؤدى لقصور فى النظام السياسى وكذلك الشك المطلق فى الصفوة الحاكمة يعرقل العمل الجماعى ويصعب بناء تنظيمات سياسية

(1) سيد أبو ضيف، ثقافة المشاركة، مرجع سابق، ص ص ٦٨- ٧٢.

وبالتالى فوجود توازن بين الشك والثقة أمر ضرورى لتحقيق التسيير الفعال للعملية السياسية الديمقراطية.

(٣) الخنوع – المقاومة

يقصد بالخنوع استكانة المواطن المطلقة أذاء مايتعرض له استغلال وتعسف من جانب الحكومة أما المقاومة فتعنى أن يلجأ المواطن إلى مقاومة صور الجور هذه بأسلوب سلمى أو بأسلوب عنيف.

(٤) المساواة – التدرج

تؤكد الثقافة السياسية اما على المساواة بين المواطنين أو التفرقة بينهم ففى الحالة الأولى يتوقع ان تكون درجة المشاركة الجماهيرية فى العملية السياسية أكبر منها فى الحالة الثانية وتتبنى أغلب المجتمعات الحديثة باعتبارها أحد القيم الأساسية التى تحكم العلاقة بين المواطنين حيث يختفى التمييز الذى يرد إلى عوامل طبقية أو إقليمية أودينية أو جنسية وتتم المفاضلة على أساس الكفاءة والانجاز على العكس مما يجرى فى المجتمعات التقليدية من مبدأ التدرج فيتم التمييز حسب معايير تقليدية كالانتماء القبلى والعائلى والدينى والسن والثروة.

(٥) الدينية – العلمانية

تشكل الدينية أحدى قيم الثقافة السياسية التقليدية وفى إطارها يجعل الفرد من العقيدة محدداً رئيسياً لسلوكه الاجتماعى والسياسى وهوأمر يتوقف على مدى تدين الفرد والتزامه بتعإليم دينه ونسيطر على أكثرية الأفراد نزعة قدرية فحواها رد كل شىء للقدر بصورة يصعب معها قبول المنطق العلمى العلمى وكذلك يجمح الفرد إلى الربط بين الدين والسياسة.

أما العلمانية فهى من قيم الثقافة السياسية الحديثة وفى إطارها لايتخذ الفرد من الدين محدداً لسلوكه فى المجإلن الاجتماعى والسياسى ولايركن للغيبيات وينظر للأحداث من منظور علمى يقوم على الربط بين الأسباب والنتائج ولايختفى دور الدين كلياً من إطار الوجود السياسى بل يكون انعكاساته على السلوك السياسى للمواطن ومحاولة التوفيق بين الدينية والعلمانية.

(٦) الولاء المحلى _ الولاء القومى

يعد الولاء من أهم مؤشرات تكامل المجتمع السياسى فالمجتمع الذى يتمتع بدرجة عإلية من التكامل يتوافر لدى كل أو أغلب أفراده إيمان بالولاء القومى أما المجتمع الذى يعانى من أزمة التكامل فغالباً ماتكون ولاءات أفراده من طبيعة محلية ضيقة.

ففى المجتمعات التى تسود فيها ثقافة سياسية حديثة يتجه الأفراد نحو الدولة بولائهم بكل مايضمن من شعور بالمسئولية وإعلاء المصلحة العامة والوعى والاهتمام بالمشاكل القومية أما فى المجتمعات التى تسود فيها ثقافة سياسية تقليدية يكون ولاء الأفراد محلياً للأسرة أو القبيلة أو الجماعة الدينية ويغلب المصلحة الخاصة على العامة

ونظراً لأهمية القيم السياسية فسوف نتعرض لعدد من القيم الفرعية المكونة لها والمتمثلة فى قيم المواطنة والحرية والمشاركة والمساواة والتى يمكن من خلالها الكشف عن طبيعة القيم السائدة فى المجتمع وعليه فإننا سوف نسلط مزيداً من الضوء على القيم الفرعية: –

أولاً: المواطنة:

تعرفها دائرة المعارف البريطانية على أنها علاقة فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة منظمة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤليات وماعليها من حقوق سياسية مثل حقوق الإنتخاب وتولى المناصب العامة[1] وبالتالى فان هناك ثمة تداخل بين عناصر المواطنة الثلاثة وهى الحرية والحقوق والمسئولية ويتم ذلك فى إطار ثلاثة أبعاد سياسية واجتماعية ومدنية.[2]

وطن له حدوده وأبعاده وتشريعاته وثقافته وسيادته وأمنه والالتزام بهذه التشريعات على أن تتم ممارسة الحياة فى مساواة وعدالة دون تمييز وفقاً لعرق أو دين وأن يؤدى الأفراد واجباتهم تجاه المجتمع وأن تتم هذه الممارسات فى إطار الشفافية والحرية وأن يخضع الجميع للمساءلة[3].

أ- الانتماء الوطنى (الهوية):

يعد الانتماء من أهم مؤشرات تكامل المجتمع السياسى ويتعلق بالهوية القومية التى تمثل أهمية خاصة فى عملية بناء الدولة القومية والقيام بمواجهة الأزمات السياسية التى

---

(1) محمود عبد الفتاح ،جورج اسحق،حقى وحقك :الديمقراطية والمواطنة مثلا –دليل الميسر ،مركز قضايا المرأة المعاصرة ،٢٠٠٣،ص٦٣

(2) Mckinlay,Patrick.f",Citizenship,political and civic leadership. At:[http//:www.Sag Reference.com/civic leader ship/article _n4.html].2010.

(3) حنان جنيد، رؤية النخبة لدور الإعلام فى دعم المواطنة (مفهوماً وممارسة): دراسة استطلاعية، (القاهرة:المجلة الاجتماعية القومية: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،المجلد السادس والاربعون ،العدد الأول، يناير ٢٠٠٩،ص٧٩.

تطرحها ضغوط التغيير السريع فى المجتمع والقيام بما يعرف بمؤسسات الدولة القومية يجب أن يسبقه خلق شعور لدى الأفراد بالهوية[١]

ويعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية حيث أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسى يساعد على إضفاء الشرعية على النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التى تواجهه فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة الشعور بالواجب الوطنى كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفعالة فى العمليات السياسية[٢].

ب- المواطنة الفعالة:

تعنى مشاركة جميع أفراد المجتمع أو على الأقل النسبة الاكبر من المواطنين المؤهلين فى الأنشطة السياسية العامة وبفعالية كبيرة استناداً إلى مجموعة الحقوق والالتزمات التى كفلها لهم الدستور[٣].

ثانياً: الحرية

تعد من أحدى السمات البشرية التى فطر الله عليها الإنسان ولعل أهم عناصرها هى حرية الفكر والتعبير والحق فى المشاركة السياسية.

أ- حرية الفكر والتعبير:

تعنى أن يكون للإنسان الحق فى التفكير بشكل مستقل فى كل ما يكتنفه من شئون ومايقع تحت إدراكه من ظواهر وأن يكون له الحق فى أن يعبر عما يجول بعقله بمختلف وسائل التعبير ولعل ذلك ما نصت وأكدت عليه قوانين ومواثيق حقوق الإنسان بحق الإنسان فى حرية الفكر والتعبير.

ب- المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية بمختلف صورها من أهم مؤشرات مدى ديمقراطية النظم السياسية والمقياس الأهم على مدى شرعيتها ومؤشراً هاماً يعكس الثقافة السياسية السائدة بما تحتويه من قيم مدعمة وأخرى سلبية بالإضافة لكونها عنصراً أساسياً فى قضية التنمية الشاملة للمجتمعات

---

(1) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سابق ،ص٣٦.

(2) سمير محمد احمد العبدلى، مرجع سابق، ص٢٥.

(3) نفس المرجع السابق، ص٢٥.

من منطلق أن هدف التنمية هو توفير مساحة أوسع للحريات الحقيقية التى يتمتع بها المواطن فى جميع المجالات.[١]

وبالتالى فالمشاركة السياسية تشكل أحد اسإلبب التعبير عن المطالب سواء من خلال منطلق قناعة هؤلاء الأفراد بأن لديهم بعض الضغوط التى يمارسونها على صناع القرار للانفلات إلى مطالبهم حيث ان المشاركة تكون أكثر فاعلية لاصحاب المستويات التعليمية الاعلى حيث تميل النخبة الفاعلة للاعتماد بشكل متزايد على الوسائل غير التقليدية للحصول على الاصوات أو للتواصل مع الناخبين الذين يستخدمون الانترنت كأحد وسائل التعبير الغير تقليدية لطرح آرائهم السياسية[٢].

ثالثاً: المساواة:

قد تؤكد الثقافة السياسية إما على المساواة بين الأفراد أو الجماعات أوعلى التفرقة بينهم وتتبنى أغلب المجتمعات الحديثة قيمة المساواة باعتبارها أحد القيم الأساسية التى تحكم العلاقات بين الأفراد حيث يختفى التميز فى هذه المجتمعات الذى يرتد إلى عوامل طبقية أو اقليمية أو دينية أو عرقية وتتم المفاضلة بينهم على أساس الكفاءة والندية بين الجميع إزاء السلطة العامة والتنمية المتوازنة بين مختلف أقإلم الدولة[٣].

وقد أوضحت نتائج تلك الدراسات إلى وجود نوع من التوافق والملائمة لتلك الثقافات والأنظمة التقليدية والسلطوية والديمواقراطية كل مع ما يناسبه وأشير إلى هذا التوافق عند تقييم الأثار الإيجابية لذلك فى دول الشرق كل حسب خصوصية بلده وثقافتها.

أنماط الثقافة السياسية:

طبقاً للدراسة التى قام بها ألموند وفيربا Almod &Verba على خمس دول فقد توصلا إلى وجود ثلاث أنماط أو اقترابات للثقافة السياسية ذلك فى الفترة من ١٩٥٦إلى ١٩٦٠ وقد اعتمدنا فى تقسيمهم على عدة متغيرات شملت رؤية المواطنين لنظامهم السياسي بشكل عام وتقييمهم لوظائف المدخلات ورؤيتهم واستجاباتهم لمخرجات النظام السياسى بالإضافة إلى نظرة المواطن

---

(1) سارة الشوبكى، ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية.

www.bibalex.org/arf/ar/news/on.pdfAt:[

(3) Hooghe.mar,"political culture.21st century poltical science.Areference", Hand Book2010 .in:http://www.sage reference.com entury polisc/ARTICLE_N2U.HTML.

(3) ايمان نور الدين امين، محمود الشامى، دور التلفزيون فى التنشئة السياسية للطفل المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)٢٠٠١، ص ص ١٦،١٥.

لدوره من خلال مشاركته وقدرته فى التأثير على صنع القرار وقد تمثلت هذه الأنماط المثالية للثقافة المدنية وفق المعايير السابقة كما فى الجدول التإلى[1].

جدول رقم (٢)

انماط الثقافة السياسية

أنماط الثقافة السياسية	توجهات الأفراد ازء النظام السياسى	وظائف المدخلات	وظائف المخرجات	دورهم كمشاركين نشطين
ثقافة محدودة	صفر	صفر	صفر	صفر
ثقافة رعوية	١	صفر	١	صفر
ثقافة مشاركة	١	١	١	١

١) الثقافة المحدودة: Parochial Culture

تشير إلى نمط توجهات الأفراد الذين يقل لديهم مستوى الوعى السياسى والذين يظهرون اهتماماً بالحياة السياسية أو الشأن القومى والذين يتقوقعون داخل بيئتهم المحلية أو القبلية فلا يشاركون إلا على مستوى ضيق فى نطاق القبيلة أو القرية حيث يعتقدون بعدم أو جدوى أهمية مشاركتهم أو تـأثيرهم علـى صـنع القـرارات الحكوميـة وذلـك النـوع مـن الثقافـة المتسلطة يظهـر كمـا فـى المكسيك.

٢) الثقافة الرعوية: Subject Culture

يتضح من خلال هذا النمط وعى الأفراد التام بالنظام السياسى وبتأثير مخرجاته ولكنهم يتسمون بالسلبية فلا يميلون للمشاركة فى العملية السياسية أو صنع القرارات الحكومية وفى ظل هذه الثقافة الرعوية تتسم مدخلات المؤسسات فى النظام السياسى بالضعف نتيجة شعور المواطن بالسلبية وعدم المبالاة أو الاهتمام السياسى كما يتضح فى كل من إيطإليا وألمانيا الغربية فى تلك الفترة.

(1) عبد السلام نوير، الثقافة السياسية للمعلم فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٨.

٣) الثقافة المشاركة: Participant Culture

يتصف هذا النمط بدرجة وعى سياسة عالية لدى الأفراد وارتفاع مستوى المشاركة لإيمانهم بقدرتهم على التأثير فى صنع القرار والتأثير على النظام السياسى لتحقيق العديد من المطالب وبالتالى فالعلاقة بين المواطنين والمؤسسات المدنية والنظام السياسى تتسم بالقدرة على القيام بدور المؤثر فى المجتمع السياسى كما فى النظام الأمريكى.(١)

وقد أوضحت نتائج تلك الدراسات إلى وجود نوع من التوافق والملائمة بين تلك الثقافات والأنظمة التقليدية والسلطوية والديمقراطية كل مع ما يناسبه وأشير لهذا التوافق عند تقييم الآثار الإيجابية لذلك فى دول الشرق كل حسب خصوصية بلده وثقافتها.(٢)

مصادر إكتساب الثقافة السياسية:

على الرغم من تعدد مصادر الثقافة السياسية إلا أنه يمكن تقسيمهما إلى اتجاهين رئسيين:

أولا: المؤسسات الرسمية:

(١) المؤسسة الإعلامية: -

تعد وسائل الإعلام وفق أحد أهم المصادر التى تشكل الثقافة السياسية لقدراتها التأثير به فى مختلف أنواعها سواء إعلام مسموع أو مرئى أو مطبوع أو الكترونى باختلاف الإلىات التى نمتلكها وسائل الإعلام فى الوصول لمختلف شرائح الجماهير تزداد القدرة على التأثير فى أعداد أكبر من أعضاء المجتمع.

وترجع أهمية وسائل الإعلام لكونها تؤثر فى عالم الكبار والصغار وتصاحب الفرد فى سن الثالة من عمره وحتى نهاية العمر عكس مصادر الثقافة السياسية الأخرى فالأسرة يظهر دورها فى مرحلة الطفولة والمدرسة تعلم الطفل من العام السادس والحزب يجذبه فى بداية مرحلة الشباب، فوسائل الإعلام تساعد على التفاف الجماهير حول مشكلات سياسية بعينها وتخلق مناخاً إعلامياً تثار فى عملية التنمية السياسية والاجتماعية وهى تساعد على تكوين رأى عام صائب من خلال تزويد الجماهير لتشكيل رأى عام وفق الهدف المطلوب. ويؤكد كلابر Klapper أن عملية السياسه سوف تختلف إذا اختلف وسائل الاتصال الجماهيرى وأن الثقافة السياسية الحالية هى نتاج للاتصال الجماهيرى وهو ما توصلت إليه دراسات هولاند Holande

(1) http//:www.bookrags.com/Printfrienaly/ Go back to political Culture by Essay
(2)Stephen Fisher," Political Culture and Social Capital", at [http//:www.malroy.econ.ox.ac.uk/fisher/polsoc, Political Sociology lectures.

١٩٧١ وجوزيف دومنيك Dominick 1972 فى أن وسائل الاتصال الجماهيرى من شأنها إحداث تغييرات فى مدركات الأفراد وفى سلوكياتهم السياسية[١]

ومع التقدم الهائل فى مجال الإعلام وظهور العديد من القنوات الفضائية الخاصة والتى قد يكون لها توجهات معينة سواء كانت ضد التوجهات الرسمية الحكومية أو معها. بدأت تتحدد الرؤى تجاه سياسات الدولة فتنوع الوسائل الإعلامية فى البلد الواحد يؤدى إلى تنوع الاتجاهات[٢].

ويؤكد المعنى السابق ما طرأ من تغيرات جذرية فى سلوك المجتمع المصرى بكافة شرائحه ومختلف مستوياته الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية ممثلة فى ثورة الخامس والعشرين من يناير والتى ترى الباحثة انها نتاج وعى سياسى وثقافة سياسية متراكمة أوجدتها وسائل الإعلام الخاصه سواء قنوات فضائية أو صحف حيث أتاحت الفرصة فى تقديم كافة المعلومات والحقائق وعرض كافة وجهات النظر المؤيد منها والمعارض لتقدم للمتقلى القضية أو الموضوع فى إطار متكامل متروك له فيها حرية الرأى لتبنى أو رفض هذه القضية أو هذا الموضوع حيث أسهمت بذلك فى تشكيل وعى المتلقى وثقافته السياسية ليقرر بنفسه السلوك ويحدد لنفسه الاتجاه السياسى الذى سينجح.

(٢) المؤسسة التعليمية:

تلعب المدارس الدور الرئيسى فى إعادة تشكيل الاتجاهات الاجتماعية والسياسية حسب نظام التعليم السائد فإذا كان النظام السياسى يتسم بالجمود وعدم إطلاق الحريات فإنه يعكس طابعه على الطفل حيث يتعلم الطاعة والخضوع ولا يسمح له بإبداء الرأى حيث تتم صياغة النظام التعليم طبقاً لما يراه النظام السياسى متوافقاً ومصالحه فى إحكام السيطرة والسطوة على الجماهير، أما فى الدول التى تتسم بسيادة النظام الديمقراطى والتى تتبع نظاماً تعليمياً أكثر مرونة ولا مركزية فإن التلميذ يتعلم المشاركة وإبداء الرأى ويتعلم الحوار الجماعى فيكسب الطفل قيم المبادرة والمشاركة وتلجأ كافة الدول والمجتمعات إلى غرس القيم والمعتقدات والاتجاهات التى ترى صلاحيتها فى نفوس أبنائها عن طريق تصميم مناهج معينة لبعض المواد مثل الدراسات الاجتماعية والقراءة والتاريخ والتى تحاول صياغة التاريخ بما يظهر الصورة المثلى للنظام

---

(1) محمود حسن اسماعيل، التنشئة السياسية دراسة فى دور اخبار التلفزيون، ط١ (القاهرة: : دار النشر للجامعات، ١٩٩٧) ص ص٤٥-٥٣

(2) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سابق، ص٤٠.

السياسى السائد وبالتالى يتضح أن المؤسسة التعليمية تعد وسيلة هامة يستخدمها النظام السياسى فى تنشئة التلاميذ بالطريقة التى يرغب فيها.[1]

وتجلى ذلك بوضوح فى المطالبات التى نادت بحذف الأجزاء الخاصة بنظام مبارك البائد من المقررات الدراسية والتى كانت تكرس لهذا النظام وما تم تطبيقه من إلغاء حذف لهذه الأجزاء من الكتب الدراسية على أن يحل محلها أحداث ثورة ٢٥ من يناير وتداعياتها وأسبابها ومراحلها.

(٣) المؤسسة الدينية:

تقوم دور العبادة بدور مهم ووظيفية حيوية فى إكساب الفرد الثقافة السياسية وإن كان هذا الدور لايصل إلى قوة بعض العوامل الأخرى إلا أن له أثر.

ويمكن التمييز بين نوعين من المؤسسات الدينية[2]:

١- المؤسسات الدينية الحكومية وهى التى تخضع لسلطة الدولة من حيث أنشطتها وبرامجها والدور الاجتماعى والسياسى الذى نتطلع به فى دول غير غربيه وينحصر دور تلك المؤسسات فى الافتاء واصدار التشريع.

٢- المؤسسات الدينية غير الرسمية وهى تتبع أجهزة الدولة وشاعت فى معظم دول العالم فى السنوات الاخيرة مثال جماعة الإخوان المسلمين والذين أصبح دورهم مهماً فى العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويظهر ذلك فى حصولهم على الأغلبية المعارضة فى البرلمان المصرى.

ويلاحظ أنه كما تطابقت القيم التى تدعوا إليها المؤسسة الدينية مع القيم التى يدعو إليها النظام السياسى استفاد النظام السياسى من المؤسسة الدينية ومن برامجها التنشئة السياسية إذ تصبح وسيلة للتكامل النفسى والعقلى للفرد والعكس.

(٤) المؤسسة العسكرية:

يلعب الجيش دوراً مهماً فى غرس ودعم الثقافة السياسية من حيث حرصه على غرس الشعور بالانتماء القومى لدى المجندين الذى ينحدرون من مستويات متباينة فى الأوضاع الاقتصادية والعرقية والدينية والقبلية[3]،كما يقوم ببث رسالة سياسية بعينها من خلال أجهزة الإعلام الخاصة

---

(1) نفس المرجع السابق، ص٤٢-٤٣.

(2) عبد الحكيم محمدالسبتى، مرجع سابق، ص ص ٤٨- ٤٩.

(3) محمود حسن اسماعيل ،مرجع سابق ،ص٥٥

التى تتعلق بالأمن القومى ومعطياته السلبية والإيجابية لكى يواجه بها أى محاولات لتفرقة الوطن ومحاربة أى محاولات للاختراق الداخلى فهو يلعب دوراً سياسياً غير رسمى فى التنشئة السياسية للطفل. وأحيانا يتدخل فى العمل السياسى الرسمى عندما تواجه البلاد موقفاً عصبياً من مواقفها القومية. [١]

وقد نجد أن دور الجيش أو المؤسسة العسكرية قد يكون سلبيا إذا ازداد تدخلها فى السياسة وزاد تواجدها فى المجتمع بشكل يثير الأفراد وقد يلجأ لاستخدامها القوة [٢]كما فى حالة الثورة الليبية حيث إنه من المحتمل إنقلاب المؤسسة العسكرية على المواطنين أن يغرس ذلك فيهم قيم اللامبالاه والانعزالية والشك والإكراه والعكس كما فى حالة الثورة المصرية فـ٢٥ يناير فعند انضمام الجيش للشعب أعلى ذلك من قيم الحرية والمساواة والثقة والمقاومة والانتماء.

(٥) المؤسسات السياسية:

يقصد بها تلك المؤسسات السياسية الوسيطة الرسمية وغير الرسمية التى يتم انشائها بهدف القيام ببعض الوظائف السياسية مثل الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والنقابات حيث تقوم بدور الوسيط بين النظام السياسى والمواطنين من خلال تشجيع المواطن على المشاركة التطوعية وتميل مصالح المواطنين خصوصا النقابات و الاتحادات ولكن دورها يختلف باختلاف النظام السياسى.[٣]

ويدعم الحزب الثقافة السياسية من خلال مايلى:[٤]

١) دعم الثقافة السياسية القائمة بشكل قد يؤدى إلى عرقلة أداء النظام أو تسهيل أدائه لوظائفه ومعنى ذلك أن النشاط الحزبى يعمل على دعم الثقافة السياسية بشكل يرفع من قدرة النظام السياسى على أداء وظائفه.

٢) خلق ثقافة سياسية جديدة ففى أوقات الأزمات يتعرض النظام القيمى السائد للاهتزاز ولهذا تزداد شعبية الأحزاب التى تطرح قيماً وحلولاً سياسية جديدة على أساس دعايته الأيدلوجية وبنيانه التنظيمى وارتباط بقيادة تحظى بقدر معبر من الشرعية.

---

(1) عبد الحكيم محمد السبتى ،مرجع سابق ،ص٤٩

(2) ايمن حسن ابو عرضه،مرجع سابق ،ص١٣٠

(3) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سايق ،ص٤٩

(4) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق ،ص٤٤

ثانيا: المؤسسات غير الرسمية:

(١) الأسرة:

تعد الأسرة الجماعة الأولى التى يمارس فيها الطفل ومن خلالها عملية التنشئة الاجتماعية فنجد أطفالاً متمسكين بما اكتسبوا من قيم ومبادىء تساعدهم على تحقيق أهدافهم من جهة لكونها تمثل مجالاً للتفاعل الذى يتلقى فيه الفرد تنشئتة الاجتماعية منذ أن يصبح عضواً فيها من خلال عضويته لجماعتاه أو علاقاته بها والتى تخلق له ادوار يستمد من اداء وظائفها وضعهه ومركزه الاجتماعى الأولى، ويختلف دور الأسرة فى التنشئة باختلاف طبيعة المجتمع وباختلاف الوضع الاجتماعى للأسرة فالطريقة التى تتم بما تربيه الطفل تمثل نمط السلطة الأول الذى يراه حيث تؤثر طريقة ممارسة هذه السلطة على قيمه واتجاهاته فاذا كان الأب شخصاً سلطويا فى علاقاته بأفراد الأسرة بات من المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه والسلبية والفردية وبالمقابل إذا تميز الأب بالديمقراطية فإن الحرية والاهتمام والجماعية يمكن إن تجد طريقها إلى نفوس الأبناء.[١]

(٢) جماعة الرفاق:

على الرغم من أهمية هذه الجماعة فى تدعيم الثقافة السياسية للأفراد إلا أن عدداً قليلاً من الدراسات اتجه إلى تحليل أبعادها على الأفراد حيث يتم عادة التركيز على دور الاسرة بصورة أكبر من دور جماعة الرفاق حيث أظهرت الدراسات القليلة التى أجريت على جماعة الرفاق أظهرت تأثيرها الواضح على القيم السياسية والاتجاهات التى يكتسبها التلاميذ عبر تفاعلهم مع جماعة الرفاق الذين ينتمون إلى طبقات أخرى. [٢]

فالتفاعل بين الفرد واقرانه يكسبه قيم جديدة أو ترسخ القيم التى اكتسبها وبالتالى فإن جماعات الرفاق تتطلع إلى وظيفتين أساسيتين[٣]

أ) نقل وتعزيز الثقافة السياسية إذ يمكن عن طريق هذه الجماعة نقل الثقافات الفرعية سواء دينية أو مهنية أو طبقية أو عرفية.

ب) غرس قيم ومفاهيم جديدة فقد يتعلم المرئ عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة فهى تتيح لأعضائها أول فرصة لمعايشة مجموعة لحالة غير أسرية وتنشئهم على أنماط جديدة فى التفكير والإدراك والسلوك.

---

(1) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سابق ،ص٥٠-٥٢

(2) عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سابق ،ص٥٢

(3) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق ،ص٣٨

(٣) المنظمات غير الحكومية (NGO.s):

تزايد الاهتمام بتفعيل دور المنظمات غير الحكومية – مؤسسات المجتمع المدنى– فى المجتمع بالشراكة مع الحكومات حيث تقوم هذه المنظمات بدور الوسيط بين المجتمع بكافة شرائحه المختلفة وبين الدولة بهيئتها الكلية حيث يكون هناك تناغم وتعاون بين الدولة بجهاتها من جهة ومؤسسات المجتمع المدنى أو المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى من خلال الاستفادة المتبادلة بين كل الأطراف وخاصة فى القضايا ذات الاهتمام المشترك ،فالمجتمع المدنى يلتزم بمجموعة من القيم والمعايير المرتبطة بالاحترام والتأخى والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف فمفهوم المجتمع المدنى كما يشير إليه (**سعد الدين ابراهيم**) ينطوى على تعبيرات ومفاهيم مرتبطة بالحرية والمشاركة واحترام حقوق الآخرين والالتزام بإدارة الخلاف إدارة سلمية والتعاون من أجل المصالح المتبادلة ، تتميز العديد من تلك المنظمات بأنها تقدم خدماتها لكافة أفراد وشرائح المجتمع وفئاتهم الاجتماعية مثل الجمعيات التعاونية والأندية الرياضية والمسارح والنقابات وبعضها يتم فى عضويتها من ينتمى لتوجهات فكرية مختلفة كجمعيات أعضاء هيئة التدريس فنجد أن مثل هذه المنظمات تقوم على مبدأ التحاور والتواصل والالتقاء حيث تصدر فى بعض الأحيان بيانات مشتركة ذات هدف وطنى محدد ولا يتم ذلك كله إلا فى إطار الالتزام بالمبدأ القائم على الأسس الديمقراطية المعتمدة على الحوار والاعتماد على الرأى والرأى الأخر والتسامح فهى تخلق مجتمعاً ينطلق أفراده فى فكر باتجاه الوطن والمواطنة.[1]

أثر الثقافة السياسية على النظام السياسى:

إن الثقافة السياسية هى نتاج للتغير السياسى المرتبط بالتنشئة السياسية وعوامل إكتساب الأفراد للثقافة السياسية على فترات طويلة وبالتالى فهى نتيجة مجتمعات مختلفة فى أساليب وطرق إكتسابها للثقافة السياسية.

ويحتاج أى نظام سياسى لوجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه فالحكم الفردى توائمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها فى الخوف من السلطة والإذعان لها وضعف الميل للمشاركة وعدم إتاحة الفرصة لظهور المعارضة ،أما الحكم الديمقراطى فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان فى مواجهة أى اعتداء على الحريات كما يشترط لاستمر النظام توافر شعور متبادل بالثقة وتنوع الأراء ويسمح بوجود قدر من المعارضة وبالتالى فإن الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع تسأهم

(1) يعقوب يوسف الكندرى، دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدنى فى تحقيق الوحدة الوطنية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الوحدة الوطنية، رابطة الاجتماعيين، ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٨، الكويت، ص ص١٧-٢١.

إلى حد كبير فى تحديد عناصر القيادة السياسية حيث التجانس الثقافى والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار.[1]

خصوصية الثقافة السياسية المصرية:

مع أهمية نهر النيل المحورية فى حياة مصر والمصريين أصبح هو الوحدة والتمركز حيث ان بدونه تصبح مصر واديا صحراوياً وفى حالة الفيضان كان خطراً يهدد البلاد وبالتالى فقد شكل الخطر المشترك والفائدة المشتركة أكبر الأثر فى تطور واستقرار المجتمع نحو الوحدة والنظام وبالتالى فقد فرضت الطبيعة على مصر أن تكون وطناً وأحداً.

فقد طرح نمط الانتاج الأسيوى والذى تعتبر مصر من أهم نماذجه العديد من الأثار السياسية والثقافية من حيث شكل الحكومة وميلها للمركزية الشديدة وتغلغلها فى كافة جوانب الحياة أو غرس بعض القيم والاتجاهات فى المصريين المتعلقة بالسلطه وممارستها مثل الخضوع للسلطة والطاعة التى تصل إلى حد تإلـه الحكام. والسلبية وعدم المشاركة وتعاظم البيروقراطية إضافة لظروف التنشئة الاجتماعية وتبنى التفسير المحافظ على التراث الدينى وتكامل التجانس فى المجتمع من عوامل الثبات والاستمرارية فى الثقافة المصرية ،غير أن القول بوجود عناصر للثقافة السياسية تتسم بالثبات النسبى لاينبغى وجود عناصر متغيرة يمكن أن تؤثر فى القيم السياسية أو يعتد فى صياغتها بحيث تنشأ منظومة جديدة من القيم والاتجاهات وظهر ذلك فى مصر واضحاً أثناء ثورة ١٩٥٢ التى أحدثت تحولات مهمة فى سياسات المجتمع ومنظومة القيم السائدة داخل المجتمع المصرى وعلى الرغم من ذلك لم يحدث داخل النظام توترات حادة وعنيفة فى حالات محددة فى ١٩٥٤,١٩٦٨,١٩٧٧,١٩٨١,١٩٨٦ وقد ظل النظام محافظا على شرعيته واستقراره فلجأ النظام الثورى إلى الاعتماد على العديد من الأدوات السياسية بهدف أحداث تغيرات فى الثقافة السياسية المصرية ولعل من أهم هذه الأدوات تمثلت فى مسائل الإعلام الجماهيرى ،الأيدولوجية ، الحزب السياسى ،والسياسات الاقتصادية والاجتماعية إضافة للتعليم والقيادة الكارزمية التى أدت لإحداث التغير فى الثقافة السياسية.

---

(1) رجعت الباحثة فى هذا الجزء :

- حسنين توفيق ابراهيم ،التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى فى مصر : خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسى المصرى (١٩٨١-٢٠٠٥) مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦، ص٧٨-٩٢
- سيد أأبو ضيف محمد ، ثقافة المشاركة :دراسة فى التنمية السياسية ،ص٨٦-٩٠

غير أن النمط السلطوى لم يتحول إلى نمط ديمقراطى إذا ظل النمط السلطوى مسيطراً وأصبح أحداث تغير جوهرى فيه يتطلب إحداث نمط فى التحول فى التنشئة داخل الأسرة والمدرسة والجامعة والعمل وتستغرق وقتاً طويلاً فضلاً عن أثار سياسة الإنفتاح الاقتصادى على مكونات البناء الاجتماعى وأسهم فى تحول اجتماعى شامل بكل أبعاده وآثاره فيما يتعلق بنسق المجتمع ومنظومة القيم والقوى الاجتماعية.

وقد اهتمت بعض الدراسات بتحليل بنية الثقافة السياسية للمصريين عامة وسعت للتعرف على منظومة القيم والأفكار والمعتقدات والاتجاهات والمعارف السائده لدى المصريين عن السياسة والعملية السياسية وقد ركزت بعض الدراسات على تحليل الثقافة لفئات بعينها مثل العمال والفلاحين والمرأه والأطفال والأقباط أو فى مناطق جغرافية مثل الريف والحضر.

إلا أن السمة العامة للثقافة السياسية فى مصر إنها غير ديمقراطية وبالتالى فهى لا تشجع على التحول الديمقراطى وهناك فئات فى النخبة تناضل من أجل تحقيق الإصلاح الديمقراطى وتتجاوب مع المطالب الوطنية وتلك القوى لا تنشأ و تتبلور إلا إذا آمنت بالديمقراطية كمنظومة للقيم.

عوامل تأصل جذور ثقافة التسلط والاستبداد: –

هناك عدة عوامل ساعدت على تأصيل ثقافة التسلط والاستبداد منها: –

١) تراكم تقاليد وخبرات مركزية السلطة والاستبداد السياسي وشخصنة الحكم.

٢) غلبة الطابع التسلطي على عملية التنشئة السياسية للمصريين حيث أن جميع مؤسسات التنشئة مثل الأسرة ، المدرسة ، الجامعة ، الحزب ، وسائل الإعلام تكرس منظومة من القيم تشكل بنية ثقافية تحتية للأستبداد مثل قيم الطاعة والامتثال والخضوع وتلقي توجهات دون مناقشة وبالتإلى فالمنتظر أن تقرر تلك التنشئة مواطن لا ينتظر منه المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية.

٣) حرص النظم التى تعاقبت على حكم مصر في العصر الحديث على مركزية السلطة و تغيب الديمقراطية فلم يعد هناك مجال لظهور ثقافة سياسية ديمقراطية وغلبه الطابع البيروقراطي على العملية السياسية وزيادة سطوة أجهزة الأمن والمخابرات بالإضافة للسماح بوجود تعددية سياسية ولكن بصور وحوائط سياسية وأمنية وإدارية وقانونية التي فرغت تلك الأحزاب من مضامينها الحقيقية.

٤) ضعف وهشاشة القوى الديمقراطية في مصر كنتجية للإستمرار ثقافة التسلط والاستبداد وتمثلت تلك القوى الديمقراطية في: –

أ – النخبة المركزية الحاكمة:

قامت النخبة الحاكمة بدور رئيس في إعادة إنتاج النظام التسلطي والثقافة السياسية التسلطية وهو ما يظهر في قضية التحول الديمقراطي بنهج خطوة للأمام وخطوتين للخلف مما أصاب الحياة السياسية بالركود فضلا عن تنهج منع الديمقراطية على جرعات بسيطة بدعوى أن الشعب غير مؤهل لتلقي جرعة كبيرة من الديمقراطية والإكتفاء بأن تكون عملية الديمقراطية عند حدود الشكل دون مساس بجوهر السلطة.

ب– الأحزاب والقوى المعارضة:

وما تفتقر إليه الديمقراطية الداخلية باستثناء حزبي الوفد الجديد والتجمع إلا أن بقية الأحزاب أضعف من أن تقوم بدور فاعل في عملية التحول الديمقراطي أو نشر ثقافة سياسية ديمقراطية حيث يثبت ضعفها في القيام بدورها كأداة للتنشئة السياسية وذلك لضعف قواعدها الاجتماعية ومحدودية قدرتها في التواصل مع الجماهير وضعف هياكلها التنظيمية وغلبة الطابع البرجماتي الانتهازي على ممارسات بعضها فضلاً عن ضعف ثقة المصريين فيها.

ج – النقابات المهنية:

على الرغم من أن الدور السياسي الذي قامت به بعض النقابات المهنية في بعض الفترات والذي ارتبط جانب منه بقضية المشاركة السياسية والحريات في المجتمع وخاصة مع عذر دور جماعة الإخوان المسلمين في تلك النقابات إلا أن الدولة سعت لتحجيم الدور السياسي لتلك النقابات بحيث تركز على القضايا المهنية وتحجيم دور الإخوان وإتباع إجراءات قانونية وأمنية وسياسية لتحقيق هذا الهدف ، الأمر الذي وصل لدرجة فرض الحراسة على بعض النقابات مثل نقابة المهندسين.

د– منظمات المجتمع المدني المعنية بقضية حقوق الإنسان:

بالرغم من أن ظهور العديد من تلك المنظمات والجمعيات يمثل تطوراً هاماً من منظور دعم عملية التحول الديمقراطي إلا أن طبيعتها وخبرة عملها في الواقع السياسي المصري لا تجعلها تشكل دعماً حقيقياً لعملية الديمقراطية حيث يغلب عليها الطابع الحيوي فضلاً عن مصادر دعمها وتمويلها الأجنبي وهي منظمات تعاني من ضعف التعاون والتنسيق الداخلي بما يحد من فاعليتها فضلاً عن كثرة الانشقاقات الداخلية منها مما يشير لإفتقارها الديمقراطية الداخلية.

هـ- الطلبة الجامعيين أو طلاب الجامعات:

ونظراً لأنهم من القوى الاجتماعية الرئيسية التى يمكن أن تكون لها تأثير في العملية السياسية فقد شكل الطلبة في بعض الفترات قوة رئيسية لإعلان الرفض أو الاحتجاج على سياسات داخلية أو خارجية وكثيراً ما تدخلت أجهزة الأمن سواء في عهد (عبد الناصر، السادات، مبارك) لفض المظاهرات والاحتجاجات الطلابية رغم مطالبهم برفض السياسات غير الديمقراطية، إلا أن نقص الخبرة السياسية للطلبة لم تكن تؤهلهم لطرح بديل سياسي للنظام القائم وبالتإلى فإن دورهم في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي يمكن أن يصبح أكثر فاعلية إذا ارتبط بحركة ديمقراطية أوسع.

و- المثقفون:

رغم أن المثقفين يمكن أن يكون لهم دوراً فاعلاً في عملية التحول الديمقراطي ومع أن الديمقراطية تأتي على رأس أولويات واهتمامات النخبة المثقفة في مصر إلا أن دورهم وتدني مشاركتهم في أفضل الأحوال ذلك لعزوف قطاعات كبيرة منهم عن المشاركة السياسية وبالتإلى فقد اعتبر المثقفون محدودي التأثير في التحول الديمقراطي ما لم يرتبطون بقوى وحركات سياسية تترجم الدعوة للديمقراطية على فعل سياسي يكون له أثر وصدى بالإضافة لوجود ما يطلق عليهم مثقفوا السلطة وهم القائمون على وسائل الاتصال الجماهيري سواء إذاعة أو تليفزيون أو صحافة والذين يروجون لمغالطات بأن مصر تعيش أزهي عصور الديمقراطية وأنها رائدة التحول الديمقراطي وأنها رائدة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وبالتإلى فهم يشكلون عائقاً أمام الديمقراطية.

ز- الجمهور العام:

تحتل قضية الديمقراطية مكانة متدنية لدى الجمهور العام حيث تسبقها في سلم الأولويات قضايا ارتفاع الأسعار والتعليم والصحة والبطالة والإسكان خاصة مع تفاقم المشكلات الإقتصادية والاجتماعية وبالتإلى فإن قيمة الديمقراطية لديهم تأتي في آخر سلم الأولويات.

ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة وضغوط الإصلاح[1]:-

حيث شكلت النخبة المثقفة في ظل تنامي المطالب الداخلية بالإصلاح والتي انخرطت فيها أحزاب وقوى معارضة وتنظيمات من المجتمع المدني حركات حظيت بتغطية واسعة من وسائل

(1) عيسي عبد الباقي، مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٤

الإعلام العالمية التي تباينت مطالبها ما بين العامة والفئوية إلا وجدتها قاسماً مشتركاً وهو الدعوة للإصلاح والتغير ولعل من أهم تلك الحركات:

الحركة المصرية من أجل التغير " كفاية"

والتي ولدت في نهاية عام ٢٠٠٤ واتخذت لها شعار " كفاية " أعضاؤها مواطنون مصريون اتفقوا مع اختلاف توجهاتهم السياسة والفكرية والمنهجية على وجود مخاطر وتحديات هائلة تحيط بالأمة الأمر الذي يستلزم اصلاح سياسي شامل يسمح بتداول فعلى للسلطة وإعلاء القانون واستقلال القضاء وإنهاء إحتكار الثروة الذي أشاع الفساد والظلم الاجتماعي مؤكدة علي شعارها " لا للتمديد لا للتوريث " " كفاية " وقد أعلنت الحركة حربها علي القاعات المغلقة وانطلقت إلى الشارع بهدف ممارسة حق التظاهر السلمي وبهذا الشكل الغير تقليدي فقد حظيت بإهتمام إعلامي عربي ودولي فاق ملاحظة المعارضة المصرية مجمعة وطالبت الحركة بإطلاق تشكيل الأحزاب دون قيود، إطلاق حرية التعبير، تأسيس جمهورية برلمانية، الاعتراف بحق التظاهر السلمي وإلغاء حالة الطوارئ، تشكيل مرجعية تأسيسية علي دستور جديد للبلاد.

التجمع الوطني للتحول الديمقراطي (الجبهة الوطنية للتغيير)

نشأ هذا التجمع معبراً عن عدد من السياسين والمفكرين والأكاديمين في ٤ يونيو ٢٠٠٥ ووجه المشاركون فيه نداء لكافة القوي الوطنية للانضمام من أجل تشكيل جبهة وطنية تتوافق حول رؤية إستراتيجية للتغير السياسي في مصر تشمل وضع دستور جديد للبلاد وتضمن البرنامج السياسي هذه الحركة مستودعاً للتغير الديمقراطي وفقاً لمبادئ أن تكون السياسة للشعب، المواطنة المتساوية بين أبناء المجتمع، تداول السلطة وسيطرة أحكام القانون والمساواة الكاملة دون تمييز.

حركة ٩ مارس:

وتسمي أيضاً بمجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات وولدت هذه الحركة في مايو ٢٠٠٣ عقب الإحتلال الأمريكي للعراق ويري أساتذة الجامعات أنهم يستطيعون التأثير في محيط عملهم ورأوا أن الحديث عن استقلال الجامعات يكون أكثر تاثيراً أوجد خلالها للتفاعل مع الأوضاع السياسية في مصر والمنطقة العربية بإعتبارهم يتحملون العبء الأكبر وأصحاب رؤية في المجتمع.

التحالف من أجل الديمقراطية والاصلاح:

يتكون هذا التحالف من ثلاث منظمات نشطة في مجال حقوق الإنسان هي جماعة تنمية ديمقراطية، وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

وذلك بهدف تطوير العمل الديمقراطي في مصر وطرح التجمع مبادرته الرئيسية من خلال تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة وطرح عدد من الخطوات لضمان انتقال سلمي وآمن نحو الديمقراطية.

ومما سبق **يتضح أن العوامل التي أدت لتأصيل التسلط والاستبداد نتج عنها أثر في الثقافة السياسية للمصريين كالتإلى: -**

١- المبالغة في احترام الحكام لدرجة التإلـه الأمر الذي رسخ لدي الحكام قناعة مؤداها أن البطش والاستبداد والضرب بيد من حديد علي كل صاحب رأي من شأنه إحكام السيطرة علي الحكم.

٢- شعور المواطن بالاغتراب السياسي وشكه المستمر في علاقته بالسلطة وأنه لا طريق إلا الطاعة العمياء والإذعان لأوامر الأمن وكل من هو في موقع سيطرة وحكم بالدولة وكافة مؤسساتها التي أدت للمواطنين بالإنصراف عن المشاركة في الحياة السياسية والانغماس في أمور أخري أكثر أهمية وعدم الميل أو الرغبة في التغيير والاستسلام للأمر الواقع.

رصد لصور التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

تبين من الطرح السابق وجود صحوة وتغيير في القيم السياسية لدي المجتمع المصري بكافة شرائحه حيث أن آثار الثورة لم تحدث علي مستوي فئات بعينها إنما انسحبت علي كافة فئات المجتمع المصري وأدت لتحول العديد من القيم السياسية السلبية إلى القيم سياسية إيجابية بما يشير لوجود رغبة كامنة داخل أفراد المجتمع المصري للتغيير ويمثل هذا التحول في:

أ- زيادة نسبة المشاركة والإيجابية السياسية بدرجة عالية ظهرت في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ١٩مارس ٢٠١١ مما أصل الشعور بالثقة والاقتدار السياسي لدى أفراد المجتمع في أن أصواتهم سوف تكون ذات تأثير في صنع القرار.

ب- تنامي الشعور بالاقتدار السياسي لدى المجتمع المصري حيث أصبح كل مواطن يدرك أنه بمجموعة من التصرفات الإيجابية قد يحدث تأثير في وطنه مثلما حدث في اللجان الشعبية.

جـ- زيادة نسبة الانتماء والمشاركة للأحزاب السياسية المختلفة والجديدة التى أفرزتها الثورة وحسب أجندة كل منها.

د- ظهور ما يسمى بالحوار المجتمعي حيث أصبح هناك حوار بين كافة الفئات والقوى السياسية الموجودة بالمجتمع في إطار من التسامح الفكرى المتبادل الذي يحترم الرأى والرأى الأخر دون التعصب.

هـ- إعلاء قيمة الانتماء السياسي فلم يعد المواطن المصري يشعر بالعزلة السياسية والاغتراب داخل وطنه بل زيادة الاحتكاك والتعامل المباشر مع كافة القوى السياسية ومرشحي الرئاسة الذين يحرصون على زيارة كل المحافظات وعقد لقاءات جماهيرية مع المواطنين لحشد تأييدهم.

و- رفع الحراسة عن نقابة المهندسين والتى كانت تحت الحراسة لسنوات عدة وأصبح للأعضاء الحق في انتخاب هيئة مكتب النقابة.

ز- تنامي دور منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان بشكل أكبر كما ظهرت العديد من المؤسسات المنظمات التي تهدف للتوعية السياسية والتثقيف السياسي وتعريف المواطن بحقوقه وواجباته السياسية.

ح- اختفاء ما يسمي أو ما يطلق عليهم بمثقفي السلطة ليحل محلهم أصحاب الاتجاهات الإصلاحية والديمقراطية وأصحاب الرأى الحر.

ط- تغيير سياسيات وسائل الإعلام الحكومية ممثله في الصحافة والإذاعة والتليفزيون لتصبح إعلام الشعب وليس إعلام السلطة في محاولة لإعادة إكتساب ثقة الجمهور بشكل تدريجي وذلك من خلال رصد وعرض الحقائق عن كافة الأحداث والأخبار.

ي- تقدمت قضية الديمقراطية في أولويات الجمهور العام وأصبح الحديث العام في الشأن السياسي ومستقبل البلاد ومتابعة سير التحقيقات والمحاكمات لرموز النظام السابق لتمثل بذلك الديمقراطية مساحة أكبر من اهتمام الجمهور لمتابعة الأحداث الجارية بشكل يومي.

وباستعراض النقاط السابقة نجد أن القيم الاجتماعية للثقافية السياسية التي أفرزتها ثورة ٢٥ يناير وظهرت بشكل واضح علي أفراد المجتمع المصري شكلت تحول ديموقراطي ودخلت بالمجتمع المصري منحني جديد للديمقراطية

المبحث الثاني

دور وسائل الإعلام في الثقافة السياسية

مقدمة:

تقوم وسائل الإعلام بدوراً أساسيً في عملية التنمية فالإعلام هو أداة تستطيع أن تغرس مفهوم التنمية وترفع مستوي الوعي وتغير من منظور كل من المجتمع والحكومة عند مناقشة القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وهو أحد القطاعات القليلة للغاية التي تستطيع سد الفجوة بين صانعي السياسات والسكان بصفة عامة إضافة إلى ذلك فهو يخلق مجالاً لدعم منظمات المجتمع المدني وتوسيع وزيادة الأطراف المعينة والشركاء[١]

تعد وسائل الاتصال بمثابة الناقل الأساسي للثقافة الذي يساعد علي دعم المواقف أو التأثير فيها وتعزيز ونشر الأنماط السلوكية وتحقيق التكامل الاجتماعى[٢]

ويري سيمور Seymour أنه بتغلغل الاتصال في المجتمع لابد أن نتوقع أن تكون وسائل الاتصال صاحبة قرار واسع في تحديد طبيعة النظام الاجتماعى وبما أن السياسة هي أحد أشكال النشاط الاجتماعى فنحن نتوقع نفس الشيء بالنسبة للنظام السياسي[٣] وتؤكد ذلك كارورن Caron أن تحقيق أهداف التنمية السياسية في الوصول إلى الديمقراطية والاستقرار السياسي لا يتم إلا بوجود قنوات الاتصالية فعالة تتوافر فيها الشفافية من خلال إتاحة المعلومات السياسية للجمهور والكشف عن المعلومات المتداولة بين المؤسسات السياسية المختلفة بما يؤدي إلى خلق مواطن فعال سياسيا قادر علي اختبار قدراته الخاصة عند القيام بإختياراته السياسية [٤]

فاعلية وسائل الإعلام كأدوات إجتماعية:

- يعد الإعلام أداة للقوة الاجتماعية ويفسر الكثير من الخبراء العلاقة بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية ومؤسساتها في المجتمع علي أساس الاعتماد المتبادل فالمجتمع ينشيء النظام الإعلامى القومي ويقوم الإعلام بدوره في تطوير المجتمع أو تغيره وبالتالي فإن النظم الإعلامية تختلف في مجتمع لآخر [٥]
- تلعب وسائل الاتصال الجماهيري دوراً أساسيًا في بناء النسيج السياسي للديمقراطية لأنها أكثر الوسائل المتاحة إنتشاراً ومن خلالها يعبر القادة عن وجهات نظرهم ويلتمسون حشد المساندة الجماهيرية لسياستهم، كما تعمل وسائل الاتصال الجماهيري في الاتجاه

---

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، العقد الاجتماعى في مصر : دور المجتمع المدني ص ٢٣٢ .

(٢) محمد منير حجاب ، مرجع سابق، ص٤١ .

(٣) هيفاء احمد ربيع ، مرجع سابق ، ص٩٢ .

(4) Liza Caron, The press and Democratic Transition In The Sanitary In:(Brynen , 1995)

(٥) مجد الهاشمي ، الإعلام الدبلوماسي والسياسي ، الطبعة الأولي (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠) من ص ٣٤ – ٣٥

العكسي فتقدم للمسئولين أخباراً حول ما يفكر فيه الناس وتحمل وجهات نظر المعارضين السياسيين والإجراءات التي تتخذ في الاجتماعات العامة حيال السياسة الحكومية[١]

- تشكل وسائل الاتصال في المجتمع الحديث أدوات فعالة لنشر الثقافة حيث تمارس دوراً كبيراً في التواصل والتبادل الثقافي وتحقيق الذاتية الثقافية والقضاء علي المخاطر التي تهددها وتحقيق الديمقراطية الثقافية عن طريق توسيع نطاق انتفاع الجماهير بمختلف وسائل تحصيل الثقافة وتفعيل الحق في الاتصال[٢]
- تقوم وسائل الإعلام بدور مهم في تأكيد شرعية النظام السياسي وذلك من خلال عمليه التنفيذ والمتابعة للبرامج والسياسات التي يتبناها النظام السياسي ومن خلال مساندة الأهداف السياسية والتنظيمية التي تحددها القيادة والتقريب بين تلك الأهداف وأهداف الجماهير لخلق إحساس بتطابق أهداف المجتمع وقيمه[٣]

ومما سبق يتضح وجود حالة من الالتباس فيما يجب أن يكون عليه دور الإعلام كأداة فاعلة في المجتمعات من أجل التحول الديمقراطي فهل يقتصر دوره علي التكريس والترسيخ للنظم السياسية أم هو أداة فاعلة من أجل الإصلاح والتحول للديمقراطية بمعناها الحقيقى؟ وهنا يثار تساؤل هل يؤثر نمط الملكية علي دور الإعلام في الإصلاح السياسي والتنمية السياسية ؟

ولعل الإجابة علي هذا التساؤل تظهر بوضوح في دور الإعلام الخاص سواء القنوات الفضائية المصرية أو الصحف الخاصة في التمهيد لإحداث حالة من التغير في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة التي سبقت ثورة الخامس والعشرين من يناير حيث ظهرت البرامج الحوارية التي استحوذت علي نسبة مشاهدة عالية والتي ألقت الضوء علي سلبيات النظام السياسي وطرحت وجود ثقافة جديدة علي المجتمع المصري تمثلت في الاعتصامات والإضرابات والوقفات الاحتجاجية علي سور مجلس الشعب ومجلس الوزراء مما ساهم في انتقال هذه الثقافة إلي بقية الفئات المجتمعية لتستخدم تلك الأساليب كأحد أشكال التعبير في حين نجد أن التناول الصحفي في الصحف الخاصة اهتم أيضا بتغطية تلك الأهداف وأفراد الصفحات الأولي لها بالإضافة إلي

---

(١) إدوين إمري ، فيليب هـ أولت وأدين ك آجي : ترجمة ابراهيم سلامة ابراهيم، الاتصال الجماهيري (القاهرة : المجلس الأعلي للثقافة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٠) ص ص ٣٤- ٣٥.

(٢) مني سعيد الحديدي وشريف درويش اللبان ، فنون الاتصال والإعلام المتخصص ، الطبعة الأولي (القاهرة الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٩) ص٣١

(٣) علي سيد علي ، علاقة الانتماء الحزبي في مصر بالتعرض للمواد السياسية في الراديو والتليفزيون : دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة أسيوط ـ كلية الآداب ، ٢٠٠٢) ص ١٢١ .

دور مواد الرأي لأصحاب الأقلام المؤثرة والتي شكلت أحد أساليب التوجيه غير المباشر للجمهور إلى حقهم في حرية التعبير من خلال الوقفات الإحتجاجية والإضرابات والاعتصامات كأحد سبل الضغط لتحقيق مطالبهم.

وبالتالي فإن التمهيد للثورة والرغبة في التغيير بدأته وسائل الإعلام الخاصة بتغيير سلوكيات الجمهور للتعبير عن أرائه بالإضافة إلى تصاعد التطورات من إنتشار الفساد المؤسسي والممارسات الأمنية تجاه المواطنين ثم التخوف من التوريث وأخيراً الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ والتي شكلت نقطة النهاية في تاريخ النظام ولكن ذلك لا ينفي دور شبكات التواصل الاجتماعى في هذه الثورة.

وبالرغم من وجود قناعة كبيرة لدي فريق من الخبراء والباحثين بأن وسائل الإعلام أداه أساسية في التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي إلا أن هناك فريقا آخر يشكك في هذا الدور ويقلص حدوده، وفريقاً ينظر إلى دور معتدل لوسائل الإعلام يقتصر علي مهام محدودة في مرحلة التحول كالتالي:[١]

١- **الإتجاه الأول:**

ينظر بشكل عام إلى سلبية دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي حيث يفترض أن وسائل الإعلام تقوم بوظيفة مساندة السلطة في المجتمع من خلال دعم الوضع القائم ونشر الثقافة الجماهيرية التي تسهم في استمرار نفوذ الفئات المسيطرة في المجتمع وهو ما يمكن تفسيره بعودة الدور التعبوي للإعلام الجديد تحت غطاء التعددية.

٢- **الإتجاه الثاني:**

ينظر إلى دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي بحذر في المرحلة التي تسبق التحول إلي أن تبدأ إشارات واضحة إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية حيث يري البعض أنها تسهم في إطالة عمر الأنظمة الاستبدادية ودعمت استمرار الوضع القائم بينما يبدأ تبلور دورها في أثناء عملية التحول الديمقراطي ذاتها.

---

(١) محمد حسن العامري ، عبد السلام محمد السعدي ، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي ، الطبعة الاولي (القاهرة : عالم الكتب ٢٠١٠) ص ص١٥٩ ، ١٦٠.

٣- **الإتجاه الثالث:**

يتجه بشكل أكثر إيجابية نحو تقدير دور وسائل الإعلام في الدمقرطة وقضايا الإصلاح السياسي حيث يعتبر هذا التيار أن الإعلام في المنطلقات الأساسية للديمقراطة ذلك لأن انتشار الصحف والتليفزيون والإذاعة تزامن مع تعميم وانتشار الديمقراطية في أوروبا وأمريكا، فمن مطلع التسعينيات في القرن العشرين برزت اتجاهات تدعو لوجود رابط قوي بين وسائل الإعلام ونشر الديمقراطية وخاصة في المجتمعات التي تمر بمرحلة الانتقال السياسي.

ونستعرض فيما يلى دور كل من وسائل الاتصال فى التنمية السياسية بشكل عام على النحو التالى:

وسائل الاتصال والتنمية السياسية:

تقوم وسائل الاتصال بشكل عام بدور فى عملية التنمية السياسية، وسوف نلقى الضوء تحديداً على كل من الصحف والتليفزيون ليتم تناول دورهم فى التنمية السياسية بشكل أكثر توسعًا.

تتميز الصحافة المكتوبة عن غيرها من الوسائل الإعلامية بإسهامها في عملية ما سمي بتحرير المرأة حيث بدأت المرأة العربية مرحلة الكتابة الفعلية مع بداية عصر النهضة وظهور عشرات المجلات الاجتماعية التي قامت بتأسيسها بعض النساء، فضلاً عن ما جاء في نتائج دراسة **أميرة سمير** عن مدي تأثير الصحافة المطبوعة في توجيه القرار الانتخابي للمرأة المصرية(١).

ولأن الصحف كانت تعد بمثابة الوسيلة الأهم في نشر المعلومات والثقافة وبلورة القناعات والاتجاهات إلا أن هذا الواقع تغير مع ظهور الوسائل الإعلامية الحديثة المسموعة والمرئية ورغم ذلك فإنه لا يمكن الاستغناء عن الصحافة المكتوبة واستثنائها في العملية التخطيطية(٢).

لقد احتلت الصحافة في العالم المعاصر مكانة متميزة انعكست علي الجوانب السياسية الداخلية والخارجية للدول وأصبحت الصحافة أداة مؤثرة في صنع القرار السياسي والتأثير علي متخذي القرار، وبتحليل الدور الداخلي للصحافة داخل الدولة في تحقيق التنمية السياسية فهي تستخدم كأداة لتأكيد الشرعية فالصحف الرسمية في الدول النامية عادة ما تكون أداة في يد

---

(١) أميرة سمير طه ، مرجع سابق ، ص٢٠٩ .

(٢) نهي القاطرجي ، عولمة قضايا المرأة في وسائل الإعلام المرئية ، في مؤتمر قضايا المرأة المسلمة بين التشريع الاسلامي وبريق الثقافة الوافدة، (القاهرة جامعة الأزهر، ١٤ – ١٦ مارس ٢٠٠٦) ص ص٥ ، ٦

السلطة لتحقيق ايديولوجياتها وحماية النظام السياسي أما الصحف الحزبية فيقتصر دورها علي اجتذاب التأييد للحزب ومبادئة المدرجة ببرامجه وتدعيم قدرته السياسية.[٣]

أما في الدول الديمقراطية فتشكل الصحافة مصدر معلومات هام لقياس الرأي العام وتحديد الاتجاهات إزاء القرارات والمواقف السياسية التي تتبناها السلطة وهي تعمل كمؤشرات للسلطة عن مدي رضا الجمهور واتجاهاته نحو السلطة وتوقعاته منها.

وقد وضع الدكتور**محمد سعد** تصوراً لدور الصحافة المصرية في عملية التنمية وذلك في إطار التعددية الحزبية كالتالي:[١]

١- ربط التنمية بالديمقراطية كمشروع موحد فلا تنمية في غياب الديمقراطية ولا تعارض بين توسيع هامش الحرية السياسية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعى.

٢- إثارة الوعي بأهمية التنمية كأساس لتغيير حياة المواطن المصري فمن واجب الصحافة أن تعمل علي إثارة الوعي بالتنمية وتأكيد أهمية العمل من أجلها باعتبارها الوجة الأخر للمصلحة العامة بالنسبة للأفراد والمجموع وذلك من خلال المعالجة الحيوية والوظيفية الجذابة.

٣- تحقيق التوازن بين مطالب الجماهير ومتطلبات التنمية وهذا يقتضي الصدق والمصارحة في المعالجة الصحفية بحيث يتم إطلاع الجماهير علي كل الحقائق فيما يتعلق بمشاكل التنمية وتحدياتها.

٤- تهيئة المناخ المناسب الذي يكفل توسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية التنمية وهذا يتطلب رفع مستوي وعي المواطنين بأبعاد الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع من خلال توفير المعلومات والبيانات الصحفية بطريقة مستمرة وتوخي المصلحة القومية العامة.

٥- تنظيم الجماهير وربطها بالمؤسسات السياسية والاجتماعية حيث أنه يجب أن تقوم الصحافة بحث المواطنين علي ممارسة حقوقهم السياسية عن طريق التصويت والمشاركة في عضوية الأحزاب والتنظيمات الجماهيرية وهو ما يتطلب تقليل الفجوة بين المواطنين وهذه المؤسسات وإشاعة الديمقراطية داخل تلك المؤسسات.

---

(٣) هيفاء أحمد ربيع ، مرجع سابق ، ص١٠١ ، ١٠٢ .

(١) محمد سعد ابراهيم ، الإعلام والتنمية، محاضرات غير منشورة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٠ – ١٢٢ .

٦- تصحيح مفهوم التعددية في أذهان المواطن ودفع المخبة الحاكمة إلى إزالة القيود والضوابط التي تحد من فاعلية التعددية كإطار ديمقراطي فينبغي أن نفهم المواطنين أن التعددية وسيلة وليست غاية وهي وسيلة لتحقيق الإصلاح والمشاركة في صنع القرار.

٧- المساهمة في إزالة بؤر التوتر السياسي والاجتماعى الناتجة عن التشوهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة علي التحول من النظام الشمولي إلى التعددية الحزبية فهناك توتر بين المعارضة والحكومة وتوتر بين القوي المحجوبة عن الشرعية والحكومة والقاعدة العريضة التي تعاني أعباء التنمية والأقلية التي أثرت علي حساب التنمية ولن يتحقق ذلك بدون حوار ديمقراطي يتغلب علي نزعات الاستبداد والتفرد والهدم والتشكيك ومن ثم فإن واجب الصحافة أن تدير هذا الحوار من أجل التوصل إلى حد أدني من الإجماع الوطني حول القضايا القومية.

٨- تعميق الإحساس بالإنتماء الوطني والحفاظ علي الهوية الثقافية يتطلب تنمية الشخصية المصرية العربية الإسلامية وتأصيل القيم الحضارية وتطوير النسق القيمي لمواكبة التطور التكنولوجي.

٩- تصحيح النظام القيمي من خلال دعم القيم والسلوكيات الإيجابية والتفرقة بين ما يمكن أن يسمي سلوكيات مرغوبة أو غير مرغوبة فينبغي دعم القيم والسلوكيات الدينية والقيم والسلوكيات التي تدعم الانتماء والإنتاج والتكافل الاجتماعى والمواطنة والديمقراطية والخدمة العامة.

١٠-الإسهام في صياغة نموذج جديد للتنمية يرتبط بواقعنا وتراثنا الحضاري بحيث يكون قادراً علي استنهاض الإمكانات البشرية والمادية المتاحة ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تستهدف تكريس التخلف والتبعية ويتلخص دور الصحافة في صياغة البديل التنموي الجديد في الحوار من أجل تكامل الأفكار والاطروحات في إطار الالتزام بالقيم الحضارية والثقافية الأصيلة.

وفي إطار تطبيق هذا التصور علي الصحافة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير نلاحظ ما يلي:

- اهتمام الصحافة بإلقاء الضوء علي الأزمات السياسية المتلاحقة وإنعكاس ذلك علي تردى الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية دون تحفيز المواطنين بالقيام بأدوارهم في العمل والإنتاج والاكتفاء بأساليب التحريض غير المباشر من خلال التلميح بعدم جدوي العمل وربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتغيير النظام السياسي.

- تحول دور الصحافة إلى تعميق الفجوة بين الجماهير والمؤسسات السياسية والاجتماعية والتلويح بدور الدولة في أخونة المؤسسات وتجاهل الكفاءة الشخصية بما يسهم في ترسيخ عدم الجدوي من كفاءة الفرد.
- اختفاء القوي المحجوبة عن الشرعية لتصبح هي الحزب الحاكم وعلي الجانب الآخر نجد دور الصحافة أصبح داعماً لزيادة حالة التوتر والاحتقان السياسي . ينطبق ذلك علي الصحف القومية والحزبية والخاصة وأصبح الحوار الوطني يدار من أجل تعميق الانقسام وليس الإجماع علي قضايا قومية.
- البعد عن دعم القيم والسلوكيات الدينية والاهتمام بالمطالب الفئوية وإعلاء قيم المصلحة الشخصية علي المصلحة العامة.
- فضلاً عن ما سبق فنجد أن الصحافة تسهم في دعم القيم السلبية للثقافة السياسية من حيث التشكيك والعزوف عن المشاركة والإكراه وتعميق الإحساس بوجود قيمة التدرج والتعصب في مرحلة تحتاج فيها البلاد لغرس قيم إيجابية تحفز المواطن علي العمل وتعيد بناء الثقة بينه وبين مؤسسات الدولة.

وعلي الجانب الأخر بالنسبة للتلفزيون فنجد أنه كجهاز إخباري أصبح وسيلة أساسية لاكتساب المعلومات بشكل حي وأقرب للواقع يقدم التليفزيون معلومات تلعب دوراً في عملية التكيف الاجتماعى وبذلك فهو يسعي لترسيخ قيم ومفاهيم معينة أو يعمل علي تعديل أو إلغاء بعض هذه القيم[١]، كما تسهم وسائل الإعلام في تكوين الصورة السياسية عن النظام السياسي من خلال ما تقدمة من معلومات وتصورات عن هذا النظام بالإضافة لدورها في زيادة درجة الاهتمام السياسي لدي الجمهور[٢].

وتعد وسائل الإعلام ولاسيما التليفزيون انعكاساً للبيئة السياسية ومرآة للأحداث والصراعات والتفاعلات المحلية علي الصعيد السياسي حيث يسهم التليفزيون بدرجة كبيرة في تزويد الأفراد بالخبرات الجديدة وتنمية الوعي الثقافي والشعور بالمسئولية الاجتماعية [٣] ولعل قوة

---

(١) محمد هلال محمد سيد ، دور القنوات الفضائية في إعداد الجاليات العربية في مصر بالمعلومات السياسية : دراسات تحليلة ميدانية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، (جامعة القاهرة ـ كلية الإعلام ، ٢٠٠٧) ص ٩٦

(٢) محمد سعد ابراهيم ، الإعلام التنموي والتعددية الحزبية ، (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤) ص ٢٦٩ .

(٣) عزيزة عبده ، الإعلام السياسي والرأي العام : دراسة في ترتيب الأولويات ، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤) ص ٧٢

تأثير التليفزيون ترجع لتوافر الصورة والآنية في نقل الحدث وإذاعة الخبر وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة علي المتقلي بما يزيد من مصداقيته لدي الجمهور.

فنجد إقبال الجمهور بدرجة كبيرة علي القنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة وذلك بدوافع طقوسية كالتعود أو قضاء وقت الفراغ أو بدوافع نفعية بهدف الحصول علي الأخبار والمعلومات ومعرفة تطور الأحداث السياسية علي المستويين الداخلي والخارجي.

وقد أثر تزايد المحطات والقنوات الفضائية الخاصة علي درجة التنافس بين تلك القنوات في تقديم خدمة أكثر جودة وبمستوي أعلي من الحرفية لتحقيق أكبر نسبة مشاهدة وجلب أكبر قدر ممكن من الإعلانات ولعل البرامج الحوارية هي أكثر الأشكال البرامجية الجاذبة للمشاهدين لما لها من طبيعة سياسية اجتماعية تعكس الواقع اليومى للمواطن المصري وتشعر المشاهد أنه أمام سرد حقيقى لأحداث معاناته اليومية حيث تؤثر البرامج الحوارية بدرجة كبيرة في توجية الاهتمام والوعي السياسي للمشاهدين.

متطلبات دور الإعلام بشكل عام:

- الاهتمام بتنمية الوعي السياسي من خلال التنشئة السياسية من أجل خلق جيل لديه الوعي السياسي الناتج عن قناعة داخلية بأهمية دور الفرد في العملية السياسية والإعلام كأحد أدوات التنشئة السياسية عليه أن يقدم الحقائق والمشكلات ويطرح الحلول والبدائل المحكمة، فضلا عن أهمية تدعيمه لقيم الهوية والمشاركة وخلق وتعميق إحساس الفرد بدوره الفاعل في الدولة.
- يسهم التليفزيون بدور كبير في توعية الجماهير بحقوقهم وواجباتهم السياسية وكذلك بشكل أداة لتعزيز القيم الإيجابة للمواطن.
- يساعد التليفزيون بدرجة كبيرة في وضع أوليات الجمهور نحو القضايا العامة التي يطرحها لتصبح تلك القضايا موضع اهتمام الجمهور.
- يستطيع التليفزيون من خلال المواد البرامجية الأكثر تأثيراً كالبرامج الحوارية [1] أن يرسخ ويعمق قيم معينة لدي الجمهور ولاسيما القائم بالاتصال في تلك البرامج والذي يحظي

---

(١) رجعت الباحثة فى هذا الجزء الى:

جيلان محمود عبد الرازق شرف ، أساليب تغطية القضايا في برامج الرأي المذاعة علي الهواء في القنوات الفضائية العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، ٢٠٠٤) ص ٥٨ – ٧٢ "

"يعد الجمهور برامج الرأي ضيفًا مرحبا به لمعرفة الأحداث الجارية في جميع أنحاء العالم وذلك لما تملكه من قوة جذب لملايين من الجماهير وخاصة في برامج الرأي السياسية Political Talk Show والتي يتم التفاعل فيها مع الجمهور

بدرجة تأثير غير عادية لدي جمهوره فتصبح لديه القدرة علي توجيه هذا الجمهور بشكل غير مباشر ليتبني آرائه وهنا تكمن خطورة دور مقدمي البرامج الحوارية وأهمية التزامهم بالمعايير المهنية وأخلاقيات العمل الإعلامي.

الصحف والتليفزيون كمصادر للمعلومات السياسية:

طبقاً لما يراه **جربنر (Graber)** فإن تأثير وسائل الإعلام يعد أكثر قوة في إعلام الناس، وخلق الاتجاهات الأولية في حين يضعف هذا التأثير بالنسبة لتغير الاتجاهات وغرس السلوك.[١]

في حين تري **شيماء ذو الفقار** أن وسائل الإعلام تلعب دوراً في تشكيل الرأي العام فعلي الرغم من وجود اعتقاد قديم لدي بعض الباحثين بضعف تأثير وسائل الإعلام علي الأراء والاتجاهات السياسية فإن الأبحاث التي أجريت في العقدين السابقين في مجال التهيئة المعرفية أوضحت أن لوسائل الإعلام تأثيراً كبيراً في هذا المجال، فالتغطية الإعلامية إن كانت لا تغير الاتجاهات السياسية بشرط أن تحظي هذه الموضوعات بتغطية مكثفة من وسائل الإعلام [٢].

وبالتالى فإن أهمية وسائل الإعلام تتضح من نتائج العديد من الدراسات التى أثبتت أن الحملات والبرامج التى تقدمها وسائل الإعلام والاتصال من أهم العوامل التى تحفز على مشاركة الأفراد سياسياً وتحد من إحجامهم عن الاهتمام بالشأن العام[٣].

وقد خلصت **أميرة سمير** إلى أن الصحف والتليفزيون اكثر وسائل الإعلام إرتباطا بالمشاركة السياسية بصفة عامة[٤] ونستعرض فيما يلي لكل وسيلة منهما علي حدة:

داخل وخارج الاستديو عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتقوم برامج الرأي علي حرية التعبير وإبراز الرأي الآخر فهي تستند إلى الحوار المباشر والتلقائي الذي يتسم بالتفاعل بين المتخصصين وقادة الرأي من ناحية والجماهير من ناحية أخرى، وتؤثر برامج الرأي في الاهتمام بالموضوعات الاجتماعية والقضايا السياسية مثل حقوق المرأة والانتخابات كما تعد هذه البرامج صوتاً للشعب فمن خلالها يعبر عن آرائه لما لها من تأثير في الشئون الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلي قدرتها في توجيه الرأي العام وصياغة الفكر الثقافي وبالتالي فهي أحد العوامل المؤثرة في تشكيل القيم والأفكار.

(١) أميرة سمير طه ، مرجع سابق ، ص٧١ .

(٢) شيماء ذو الفقار ، مرجع سابق ، ص ٥٧٥ .

(٣) فاطمة الزهراء محمد ، نادية المصرى، اتجاهات الرأى العام السعودى نحو دور وسائل الإعلام فى تهيئة المجتمع لقبول مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، فى: المؤتمر العلمى الدولى الثامن عشر"الإعلام وبناء الدولة الحديثة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١-٣ يوليو٢٠١٢) الجزء الأول ص ٤٣

بالنسبة للصحف:

توصلت معظم الدراسات العربية والأجنبية التي قارنت بين الصحف والتليفزيون كمصدرين للمعلومات السياسية إلى أن الأشخاص الذين يحصلون علي معظم معلوماتهم من الصحف هم الأكثر معلومات من الذي يعتمدون علي التليفزيون(٥).

وهو ما أكدته دراسة هشام عطية (١) وأماني ألبرت (٢) وجمال عبد العظيم (٣) ونسرين حسام الدين (٤) فقد توصلت الدراسة الأولي إلى تصدر الصحف في المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات يليها التليفزيون ثم الإذاعة وأشارت الدراسة الثانية إلى أن الصحف هي من أكثر وسائل الإعلام تدعيماً لعملية إتخاذ القرار وجاءت في الدراسة الثالثة إلى أن الصحف هي المصدر الأول للمعلومات عن القضايا الاجتماعية والسياسية بينما اتفقت الدرسات الرابعة والخامسة والسادسة إلى تصدر الصحف كمصدر للمعلومات لدي قادة الرأي.

كما أيدت هذا الاتجاه مها عبد العظيم (٥) فيما يتعلق بأهمية العلاقة بين المصادر التي يستقي منها الفرد معلوماته وبين التأثيرات الناتجة عن الاعتماد علي هذه المصادر حيث توصلت

---

(٤) أميرة سمير طه، مرجع سابق، ص٦٦.

(٥) رحاب محمد الأنور ، دور الصحف والتليفزيون في إمداد الشباب المصري بالمعلومات عن بعض الأحداث والقضايا السياسية الداخلية : دراسة ميدانية مقارنة مع عينة من شباب الجامعات ، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، ٢٠٠٤) ص١٥٠

(١) هشام عطية عبد المقصود، علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وأثيرها أنماط الآراء الصحفي في التسعينات، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الإلعام ، ١٩٩٨) ص٢٧٩ .

(٢) أماني ألبرت أديب ، الصورة الذهنية للصحافة القومية والحزبية في مصر : دراسة ميدانية علي عينة من قادة الرأي بمحافظتي القاهرة والمنيا، رسالة غير منشورة (جامعة المنيا ـ كلية الآداب ـ ٢٠٠٣) ص١٦٤ .

(٣) جمال عبد العظيم أحمد ، بناء الأجندة الاخبارية في الصحف المصرية اليومية : دراسة تطبيقية علي صحيفتي الأهرام والوفد، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، المجلد الرابع ، العدد المزدوج ، (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، مارس ٢٠٠١) ص ٢٠٨ .

(٤) نسرين حسام الدين حسن ، دور الصحافة المصرية في ترتيب أوليات الإهتمام بالقضايا القومية لدي قادة الرأي بالمجتمع العلمي بالتطبيق علي محافظة المنيا : دراسة تحليلة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة المنيا ـ كلية الآداب ـ ٢٠٠٩) ص١٧٧ .

(٥) مها أحمد عبد العظيم ، رؤي بحثية لقضايا المرأة المصرية في الصحافة والقانون ، (القاهرة ـ المجلس القومي للمرأة

دراسة بيركوتز وبريتشارد Berkwitz and Pritchard إلى تصدر الصحف كأهم وسيلة يعتمد عليها الأفراد في الحصول علي المعلومات والمعرفة السياسية.

وأكد روبنسونRobinson وليفي Levey أن الوسائل المطبوعة يمكنها تغطية الأخبار ومعلومات الشئون العامة بشكل أكثر فاعلية من التليفزيون وأوضحا في دراساتهما التي طبقت في كل من الولايات المتحدة وانجلترا أن أخبار التليفزيون تعد وسيلة ضعيفة في إكتساب المعلومات علي المدي الطويل مقارنة بالوسائل المطبوعة[٦].

بالنسبة للتلفزيون:

في عام ١٩٦٣ أظهرت الدراسات التي أجرتها منظمة دوبر[*] تفوقًا ملحوظًا للتلفزيون باعتباره المصدر الأول للمعلومات السياسية في الولايات المتحدة، إلا أن العديد من الباحثين وجهوا النقد لهذه الدراسات في محورين الأول في تحيز السؤال المستخدم للأخبار العالمية والثاني بطريقة تسجيل استجابات المبحوثين فاستخدم ميلز Millez et al وآخرون ١٩٨٨ استخدام صيغة السؤال [*] نفسها التي ذكرت من خلال مؤسسة روبر ويتن أن (٦٩ %) من العينة أجابوا أن التليفزيون هو مصدر معلوماتهم السياسية مقابل (٥٣ %) للصحف، و(٢٠%) للراديو[١].

ويري (2000) Denis Mcquail أن التليفزيون يشكل المصدر الرئيسي للأخبار والمعلومات بالنسبة للأفراد، كما يعتبر القناة الرئيسية للاتصال بين السياسيين والمواطنين وخاصة في أوقات الانتخابات[٢]، التي يصبح التليفزيون فيما أيديولوجيا غير مرئية توجه موضوعات المناقشة والتأملات الشخصية للمشاهدين ويعجل بتوعية المجتمع نحو قيمة معينة فلم تصبح وترجيت موضوعا مهماً: إلا عندما شرع التليفزيون لاهتمام بها وبالتالي فإن التعرض المعتدل للتلفزيون يمكن أن يزيد من التوظيف السياسي وإن كانت كثرة المشاهدة يمكن أن يستعاض بها عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية[٣]

٢٠٠٩) ص٣٧ – ٣٨ .

(٦) رحاب الأنور ، مرجع سابق ، ص١٥٢

(*) منظمة تعمل في مجال صناعة التليفزيون .

(*) تم سؤال المبحوثين : أحب أن أعرف من أين تأتي بمعظم أخبارك عما يحدث في العالم اليوم ، من الصحف أو الراديو أو التليفزيون او من المجلات أو من التحدث مع الآخرين أم من مصدر آخر؟.

(1) أميرة سمير طه ، مرجع سابق ، ص٦٩ .

(2) Denis Mcquail, " Mass Communication Theory : An Intrduction" 4Th Edition , (sage publication , Londen, 2000) , p.120.

(3) لودينز وفيلشس ، ترجمة / وجية سمعان عبد المسيح ، التليفزيون في الحياة اليومية (القاهرة ـ المجلس الأعلي للثقافة :

ويري Prior Markus أن التأثير الإيجابى للتلفزيون يرجع إلى[1]

أولاً: قدرة التليفزيون علي جذب الجمهور الأقل تعليما من أفراد المجتمع، حيث تعد الأخبار التليفزيونية مصدراً سهلاً للفهم للعديد من الأفراد ذلك لقدرته علي جذب الجمهور.

ثانياً: ساعد التليفزيون علي نشر المعلومات السياسية الأساسية بين المواطنين غير المهتمين بشكل كامل بالحياة السياسية والغير قادرين علي قراءة الأخبار حول الأمور السياسية في الصحف والمجلات.

ثالثاً: إن وصول المعلومات السياسية للأفراد الأقل تعليماً من خلال التليفزيون جعل منه وسيلة ذات تأثير مباشر علي الاهتمام السياسي للأفراد وذلك من خلال زيادة حب الاستطلاع لدي المشاهدين أما التأثير غير مباشر يكون من خلال حث الأفراد علي البحث عن المزيد من المعلومات السياسية.

رابعاً: توصلت نتائج العديد من الدراسات إلى أن التأثير الإيجابى للتلفزيون علي المعرفة السياسية يكون أقوى إلى حد ما بين الإناث وأن التليفزيون يقلل الاختلافات النوعية والعنصرية بين أفراد الجمهور فيما يتعلق بالمعرفة السياسية.

خامساً: أدي التليفزيون إلى تضيق الفجوة في التصويت أثناء الانتخابات بين الجماعات الأكثر والأقل تعليماً حيث جعل التليفزيون الأقل تعلماً أكثر معرفة سياسية وبالتالي زاد من احتمالات مشاركتهم السياسية.

ومما سبق يتضح حجم تأثير التليفزيون علي الجمهور والذي يرجع لتوافر الصوت والصورة بالإضافة إلي إتاحة الفرصة للمشاهد في الاختيار من بين مئات القنوات الأرضية والفضائية وانتقاء البرامج التي يشاهدها ونوعية الضيوف الذي يفضل مشاهدتهم والتعرف علي آرائهم وفي بعض القنوات الفضائية الخاصة بتوافر إعادة عرض البرامج مرة أخري بما يتيح للمشاهد متابعة ما فاته من هذه البرامج، فضلاً عن استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصال والتي تتيح للمشاهد التفاعل الفوري مع البرامج خاصة البرامج الحوارية سواء عن طريق مواقع التواصل الاجتماعى فيس بوك Face Bock وتويتر Twitter أو عن طريق رسائل SMS خدمة الرسائل القصيرة أو من خلال المداخلات التليفونية مما يعمق تأثيره لدي المشاهد بدرجة كبيرة.

المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٠) ص ١٠٨ .

(1) نشوى جمال الدين ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ – ١٢٣

دور وسائل الاتصال في تنمية الثقافة السياسية:

تعد وسائل الإعلام عموماً أداة مهمة للقيام بدور أساسي في عملية دعم ونشر الثقافة السياسية فهي تؤثر في تفكير الأفراد واتجاهتهم وتساهم في تشكيل الخريطة الإدراكية لهم وتعمل علي خلق الإحساس بالمواطنة والانتماء وخلق حد أدني من الاتفاق حلو القيم وهي أكثر القنوات المتاحة للاتصال بين النخبة والجمهور[١] كما تؤثر وسائل الإعلام بدرجات متفاوته في الثقافة السياسية للمواطنين وتساعد في تنمية اتجاهاتهم نحو المشاركة ولعل أهم تلك الوسائل الصحافة والتليفزيون كما يمكن أن تقوم وسائل الإعلام بدور يعتد به في التنمية الوطنية من خلال توسيع الآفاق الفكرية للمواطنين والارتفاع بالطموحات الفردية كما تساعد علي تنمية تفاعل الأفراد مع النظام القائم وأهدافه[٢].

وبناء عليه فإن دور وسائل الإعلام في العملية السياسية يتركز بشكل أساسي على بناء أو دعم الإطار المعرفي للأفراد ومدي استطاعتها في دعم الاتجاهات القائمة لدي الأفراد أو خلق اتجاهات لدي أولئك الأفراد الذين لا يتبنون اتجاهات سياسية محددة ولكنها نادراً ما تتبع في تغيير اتجاهات الأفراد[٣].

أ . دور الصحف في تنمية الثقافة السياسية:

تشكل الصحافة أحد وسائل الإعلام في تنمية الثقافة السياسية كأداة للتنشئة السياسية وغرس القيم والمفاهيم الداعمة لها وذلك من خلال ما تطرحه في خطابها السياسي من قيم تعكس ثقافة المجتمع السياسية وما تقوم به من معالجات تطرح وتعكس من خلالها القيم السياسية التي يتأثر بها القراء ومع تكرار تعرضهم لتلك القيم يتبنوها وبالتالي تكمن قوة الصحافة في قدرتها علي إحداث تأثير في أفكار القراء وتعديل بعض الاتجاهات وغرس بعض القيم السياسية التى تصبح مع الوقت عادة لدي الأفراد وبالتالي فإن خطورة الدور الذي تقوم به الصحف في غرس قيم لدي الجمهور يكمن في طبيعة انتماء تلك الصحف وتوجيهاتها ونمط ملكيتها بالإضافة لطبيعة النظام السياسي في هذا المجتمع.

وتمثل الثقافة السياسية نقطة لتحليل النظام الإعلامي السياسي فبغض النظر عن الإجراءت والآليات التي تنمو في النظام الإعلامي والسياسي وطبيعة العلاقة بينهما، فإن النظم

---

(1) فهد الرقابي ، الإعلام والمشاركة السياسية ، الطبعة الأولى (الكويت : مؤسسة التقدم العلمي ، ٢٠٠٠) ص٤١

(2) صفاء سيد محمود الجميل ومصطفي رجب ، مرجع سابق ص١٣٠

(3) حنان جنيد ، معالجة ثقافة التغير السياسي : دراسة تحليلة ، مرجع سابق ، ص٤٩٩

السياسية تخلق المباديء المشتقة من العقائد الخاصة بالثقافة السياسية لتنظيم الآلية السياسية لوسائل الإعلام[1].

وبالتالي فيتضح لنا أن اهتمام الصحافة بمدخل الثقافة السياسية ينطلق من محاولة الوصول إلى الجمهور والتأثير عليه من خلال معالجات الصحافة في هذا الجانب. فالجمهور يملك دور حيوي في خلق وتحريك تلك الثقافة لإحداث التنمية السياسية داخل الدولة من خلال الوسط السياسي والاجتماعى الذي يعيش فيه فالنظام السياسي لا يستطيع أن يطرح ثقافته السياسية أو فرضها علي الجمهور لإحداث التنمية السياسية[2] إلا إذا تبني الجمهور هذه الثقافة نتيجة لقناعته بها وذلك لا يتم بمعزل عن دور الإعلام بشكل عام والصحف بشكل خاص كوسيلة لغرس قيم الثقافة السياسية حتي تترجم فيب شكل سلوكيات لدي المواطنين

ويرجع هذا القدر من التأثير للصحافة لما تتمتع به من مميزات لا تتوافر في بقية وسائل الإعلام كالتالي:

- للقاريء القدرة علي التحكم في ظروف وكم التعرض للصحيفة حيث كونها وسيلة مطبوعة فهي تتوافر طوال الوقت للقاريء ويستطيع أن يرجع لها ولو بعد فترة طويلة من الوقت.
- عمق التغطية للموضوعات ومناقشتها وعرض مختلف وجهات النظر حولها من خلال كتابات ومقالات وأعمدة كبار الكتاب والصحفيين من الذين لديهم قاعدة عريضة من الجماهير.
- تناول الموضوع في أكثر من شكل وقالب من قوالب التحرير الصحفي الأمر الذي يتيح للقاريء التعرف علي تلك الموضوعات من خلال القالب الصحفي الذي يفضله.
- إن العديد من الدراسات أثبتت قدرة الصحف علي إحداث تأثير قوي علي الجمهور.

وبوجه عام فعلي الصحافة أن تراعي طبيعة النظام الاجتماعى ومدي ملائمته للقيم التي تغرسها حيث أن لكل مجتمع خصوصيته التي تميزه عن غيره من المجتمعات والمستمدة من أصول دينية وعادات وتقاليد وبالتالي فعلي الصحف عند غرس قيم جديدة أن تحرص علي الموائمة فيها وبين الطبيعة الثقافية للمجتمع.

ويري **محمد سعد** أن مسئولية الصحافة المطبوعة تقتضي توضيح العلاقة بين القيم الأصيلة والحديثة للثقافة السياسية، وتأكيد الذاتية الثقافية للمجتمع وحمايتها من عمليات التسوية

---

(1) بسيوني حماده ، وسائل الإعلام والسياسة : دارسة في الاصول والنظريات (القاهرة : نهضة الشرق ، ١٩٩٦) ص١٥

(2) هيفاء احمد ربيع ، مرجع سابق ، ص١١٤ .

الثقافي للثقافة السياسية، وتأكيد الذاتية الثقافية للمجتمع وحمايتها من عمليات التشوية الثقافي والهيمنة الثقافية ويصحح المفاهيم الخاطئة التي تصور الدين علي أنه نقيض الديمقراطية والتقدم[1] ويسهم ذلك بشكل إيجابي في تقبل الجمهور للقيم الثقافية الجديدة وعدم نفورهم منها.

المهام التي يمكن أن تقوم بها الصحافة المطبوعة في الثقافة السياسية:[2]

١- توسيع دائرة النقاش حول القضايا العامة وتشجيع المواطنين علي إبداء الرأي بها وتوجيه النقد دون الخوف من العقاب مما يؤكد جدوي إبداء الرأي والإحساس بالقدرة علي التأثير في الحياة العامة.

٢- الإسهام في نشر الثقافة السياسية المشاركة ويقصد بها تلك الأنماط الثقافية التي تشكل درجة عالية من الأنماط والمشاركة السياسية.

٣- إعلاء قيمة التسامح الفكري واحترام الرأي الأخر ونسبة التعصب وتجنب تحقر الآراء المعارضة ونشوبها وتصويرها علي أنها نوع من الخروج عن المصلحة الوطنية.

٤- التأكيد علي الحرية كقيمة أساسية وتنمية رورح المقاومة لدي الجماهير حتي يمكن أن تتصدي لكل أساليب الظلم والتسلط

٥- تجنب المعالجة الصحفية للقضايا السياسية من منظور شخصى يجعل شخوص الحكام والزعماء محور الحياة السياسية.

٦- الإسهام في تضييق الفجوة بين الثقافة السياسية للمواطنين والثقافة السياسية للنخبة الحاكمة مما يعزز الثقة السياسية بين الطرفين.

٧- دعم الممارسات الديمقراطية الصحيحة وتقديم النماذج السلوكية السياسية التي تعلي قيم الحرية والعدل والمساواة والمشاركة والتنافس والتسامح والتعاون وكشف الممارسات الخاطئة وتصويبها بموضوعية وتجرد دون تحيز.

٨- تقديم معالجات صحفية متوازنة لمختلف القضايا السياسية وطرح كافة البدائل والتفضيلات التي تتباها القوي السياسية المختلفة الأمر الذي يساعد علي تكوين الرأي الصائب واتخاذ القرار الصحيح.

---

(1) محمد سعد ، الصحافة والتنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص١٩٣ .

(2) نفس المرجع السابق ، ص ١٩٠ – ١٩١ .

ب . دور التليفزيون في تنمية الثقافة السياسية:

يقوم التليفزيون بدور يعتد به تحقيق الوعي الوطني فكلما حصلت الجماهير علي معلومات أكثر زاد اهتمامها بالتنمية السياسية ويمكن للإعلام أن يوضح الأهدف السياسية ويوسع درجة قبول الجماهير لهذه الأهداف[١].

وكما أشرنا سابقاً فيما يتعلق بدور الإعلام بمراعاة الخصوصية الثقافية لكل مجمع فإن وسائل الإعلام عامة والتليفزيون علي وجه الخصوص يمكن لها المساهمة في حل مشكلة إصطدام القيم الحديثة مع القيم الأصلية لدي الشعب والتي تشكل جزءاً مهماً من طابعه القومي عن طريق تقديم القيم الحديثة في أطر مقبولة مجتمعياً[٢].

وتكمن قوة التليفزيون في كونه من أقوى مؤسسات التنشئة السياسية . كأحد وسائل الإعلام وذلك في تأثيره علي غرس قيم لدي مختلف المستويات العمرية والتعليمية ولاسيما الأقل عمراً والأقل تعليماً ذلك لطبيعة وظروف المجتمع المصري وخروج المرأة للعمل مما ضاعف من ساعات تعرض الأطفال بدرجة أكبر ولوقت أطول للتلفزيون بما يؤدي لقيامه بدور مؤثر في تشكيل الشخصيات وغرس القيم.

ويتضح الدور التعليمي والتثقيفي للتلفزيون فيما يلي[٣]:

أ- ينقل التليفزيون رسالة تأثيريه إلى داخل البيت والإنسان في حالة راحة أو تسلية أو في حالة تنبيه

ب- يعد التليفزيون هو سيد الرسالة غير المباشرة فهو ليس حصة للتلقين ولا يقدم مادة للحفظ وليس خطاباً مباشراً ولا مقالاً صحفياً إنما يعطي تأثيره الأكبر بشكل مباشر وهذا أيضاً يقلل من حصانة الفرد ضده.

جـ- يؤثر التليفزيون بالصوت والصورة واللون والحركة معا أي يتسرب إلى نفس المرء من العقل والأذن والعين الي شتى حواسه.

ومن هنا يمكن القول أن التليفزيون يعد من أهم مؤسسات دعم ونشر الثقافة، السياسية وهو يقوم بثلاث أدوار فيما يتعلق بتلك العملية[٤]:

---

(1) صفاء سيد محمود الجميل ومصطفي رجب ، مرجع سابق ، ص١٣٣ .

(2)عبد الحكيم محمد السبتي ، مرجع سابق ، ص٦١ .

(3) إبراهيم إمام ، الإعلام والتليفزيون ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٩) ، ص٢٣٦ .

(4) عبد الحكيم محمد السيتي ، مرجع سابق ، ص٦٨ – ٦٩ .

١- **الحفاظ علي الثقافة:** وهي عملية خلق الاستمرارية الكلية للثقافة وهي عملية قد تكون رسمية ومخططة وقد تكون غير رسمية وغير مخططة.

٢- **تطوير الثقافة:** وذلك إما أن يكون عن طريق استعارة قيم ثقافة سياسية عن الثقافة العالية أو عن طريق زيارة وتنمية بذور التغير في الإطار الثقافي وبذلك يسهم في تخطي الفجوة الثقافية وهي عدم التوافق بين التغير السريع في الهياكل السياسية والاجتماعية والتغير البطيء في الإطار الثقافي الذي يحكم تلك البنيات والمؤسسات.

٣- **توليد الثقافة:** يساهم التليفزيون في توليد قيم سياسية جديدة عن طريق إثارة المناقشة والجدل حول المسائل السياسية وإظهار رأي القادة وجعل المسائل المطروحة واضحة بما يؤثر علي اتجاهات الأفراد.

يعكس ما سبق الدور القوي والمحوري للتلفزيون في التأثير علي الجمهور بداية من حفاظه علي القيم الثقافية وحتي توليد ثقافة جديدة حيث أدي التعرض الكثيف والمتكرر لأوقات طويلة للتلفزيون والفضائيات بما تحوية من برامج حوارية أصبحت محور اهتمام الأسرة المصرية حيث تقضي الأسرة، فترة المساء والسهرة رهن متابعة تلك البرامج علي مختلف القنوات مما أسهم في تعميق الفجوة في التواصل بين أفراد الأسرة الواحدة والتي من المفترض أنها المصدر الأول للقيم لتحل محلها القنوات التليفزيونة ببرامجها كمصدر جديد لغرس القيم في الأفراد.

وبالتالي فلم يعد الإعلام مجرد ناقل للمعلومات والافكار وإنما تعدي ذلك إلى الإسهام الأعلي في تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، كما أن له دوراً بارزاً في دعم وتعديل وتغيير الاتجاهات لدي الأفراد والجماعات[١].

وتوصلت **راجية قنديل**[٢] في استطلاع رأي إلى أن المواطنين في المرحلة العمرية من ١٨ سنة فأكثر أجمعوا علي أن التليفزيون هو أكثر وسائل الإعلام استخداماً بنسبة (٧١ %) وهو أكثر الوسائل التي يعتمد عليها المبحوثون كمصدر للمعلومات بنسبة (٦٧ %) وأكثرها مصداقية بنسبة (٥٠ %)

---

(١) سامي الشريف ، دور الإعلام في التنمية الثقافية في المجتمعات النامية ، مجلة الفن الاذاعي ، العدد (١٧٣) يناير ، ٢٠٠٤ ، ص٤٩

(٢) راجية احمد قنديل ، استطلاع رأي المواطنين حول وسائل الإعلام المختلفة أو في استطلاعات رأي ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص٥ .

دور وسائل الاتصال في دعم المشاركة السياسية للمرأة:[٣]

أولاً: تؤدي وسائل الإعلام دوراً حيوياً في تقديم المعلومات السياسية ونشر الوعي السياسي للجمهور بما فيه قطاع المرأة خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل وعصر القنوات الفضائية والانترنت كوسائل تتيح للمرأة مزيداً من التعرض للمعلومات السياسية وقد أشارت إحدي الدراسات إلي أن أحد أهم الأسباب التي تفسر فجوة النوع (Gendergap) في التصويت بين الذكور والإناث كباحثين هو أن كلاً منهما يتفاعل بشكل مختلف مع رسائل وسائل الإعلام حيث أثبتت الدراسات أن المرأة أكثر تأثراً بالخصائص البصرية والدرامية للتلفزيون كوسيلة الاتصال وبذلك يرجع تأثيره السياسي علي المرأة إلى أنها تميل إلي التفاعل بشكل عاطفي أكثر من الرجل.

ويري David Niven , Termey Zilbe 2001 إن صورة المرأة التي تظهر في وسائل الإعلام وفي الصحافة تقدم المرأة علي أن دورها في لعبة السياسية هو دور أقل قوة ووزناً ويتم نشر هذه المعتقدات والأفكار حول دور المرأة في السياسة من خلال أخبار وسائل الإعلام.

ثانياً: إن ما أتاحته الثورة التكنولوجية من تطوير أشكال المشاركة وأدواتها يفتح الباب أمام إدماج عناصر شابة في نطاق العمل السياسي كالمدونات والناشطات السياسيات.

ثالثاً: تستطيع وسائل الإعلام أن توجة اهتمامات المرأة بل والجمهور بأكملة نحو قضية المشاركة وتسلط الضوء عليها مما يجعلها محور اهتمام الجمهور كما تعمل علي تعبئة وتحفيز المرأة نحو المشاركة وذلك من خلال عرض النماذج النسائية الناجحة في العمل السياسي كقدوة تدفع للجمهور للاحتذاء بها والقيام بالسلوك السياسي.

رابعاً: إن غرس الميول والاهتمامات السياسية عند الفتيات من قبل الإعلام يعني الفاعلية كبيرة في لفت انتباه هذه الشريحة الاجتماعية للانخراط في العملية السياسية وبالتالي فإن استخدام الأساليب السيكولوجية المختلفة في عملية التحفيز يمكن أن يسهم إيجابيا في دخول الكثير من نساء مجتمعنا في العملية السياسية والنشاط الحزبي الفاعل ويتم ذلك في إطار حسن التخطيط والتنظيم والإدارة والاهتمام المستمر من كافة المؤسسات الإعلامية[١]

خامساً: لكي تحقق الوسائل الاتصالية المنوط بها في تعديل الاتجاهات وتغير الأفكار البالية يجب الوضع في الاعتبار الاهتمام بالعنصر الإنساني في العملية الاتصالية وتدريب العاملين في مجال الاتصال بما يسمح بزيادة تأهيل الكوادر الفنية الموجودة وخلق كوادر جديدة من الخبرات الشابة تحمل علي عاتقها مسؤولية التغيير.[٢]

---

(٣) نشوي جمال الدين ، مرجع سابق ص ١٥٦ – ١٥٧

(1) ماجي الحاوني ، مرجع سابق ص٢٩ – ٣٠ .

(2) مجدي فادي ، مرجع سابق ص١٢ .

دور وسائا الاتصال في التمكين السياسي للمرأة:

في إطار الاهتمام بقضية المرأة ووسائل الاتصال يشير منهاج عمل بكين إلى أن الإمكانية متوفرة لكي تقدم وسائل الاتصال مساهمة أكثر فاعلية في مجال النهوض بالمرأة، ويعترف منهاج العمل بإمكانيات وسائل الاتصال في مجال التأثير علي السياسة العامة والمواقف والسلوكيات الخاصة ويدعو إلي التخلص من الصور السلبية والمهينة للمرأة في وسائل الاتصال من أجل خلق صورة متوزانة عن تنوع حياة المرأة ومساهمتها في المجتمع في عالم متغير، كما يشير منهاج العمل الي أن ما تقدمه وسائل الاتصال من أعمال تكوين الأدوار التقليدية التي تؤثر سلبياً علي مشاركة المرأة، ويدعو منهاج العمل إلي خلق ظروف موازية للقضاء علي كافة أشكال التميز والتصدي لإساءة استعمال السلطة وتهيئة المناخ المناسب للإعتراف بحقوق المرأة وإعتبارها جزءا أساسياً من حقوق الانسان(٣)

وقد رصدت **عواطف عبد الرحمن**(٤) الركائز القيمة والفكرية لوسائل الإعلام العربية فيما يتعلق بالمرأة تمثلت في التركيز علي الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت فيما لا تنال الأدوار الأخري في مواقع الإنتاج والمشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية والأعمال الإبداعية إلا اهتماماً هامشياً إضافة إلي تقديمها المرأة علي أنها مخلوق ناقص يفتقد القدرة علي التفكير العقلاني.

وتأسيساً علي ما سبق ومن خلال رصد التناول الإعلامي للمرأة المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير نجد تعمد الإعلام تجاهل وتهميش دور المرأة كشريك أساسي وفاعل في الثورة منذ بدايتها ثم تجاهلها في الدعم الإعلامي خلال فترة الإنتخابات البرلمانية ٢٠١١ والتي مثلت فيها المرأة نسبة ضئيلة جداً، ثم حجم تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية للدستور بالشكل الذي يضمن الحفاظ علي حقوقها وإتاحة الفرصة في العمل والحياة السياسية بشكل أوسع باستثناء إلقاء الضوء علي بعض حوادث العنف التي تعرضت لها المرأة كالضرب والاعتقال والسحل وكشف العذرية.

والواضح أن اهتمام الإعلام بتغطية تلك الأحداث لا ينطلق من اهتماماً حقيقياً بأهمية المرأة ودورها المحوري والإيمان بفضلها بقدر ما يعكس محاولات إسقاط كل الممارسات السلبية علي

---

(٣) ناهد رمزي، المسئولية الاجتماعية لوسائل الاتصال من خلال منهاج عمل بكين واستراتيجيات نيروبي التطلعية، في المنتدب الفكري الأول " المرأة والإعلام " مايو ٢٠٠٠ ص١٩

(٤) عواطف عبد الرحمن، المرأة العربية والإعلام، في: المنتدب الفكري الأول " المرأة والإعلام " مايو ٢٠٠٠، ص ٦١ – ٦٧.

النظام السياسي وتصويره علي أنه يستهين ولا يعترف بكونها شريك في الحياة السياسية فشكل التناول الإعلامي وطبيعة المعالجات لا تنحو بأن تلك الممارسات هي ناتجة لطبيعة المجتمع الذكوري والذي يميل دائما لتفضيل دور الرجل في الحياة السياسية وإنما تغفل ذلك الذي شكل ثقافة المجتمع بموروثاته وتقاليده لتحولة كطريقة النظام السياسي تجاه المرأة التي تشرع في المشاركة في الحياة السياسية.

فضلاً عن تعمد إغفال وسائل الإعلام للتجاهل المقصود والتهميش الواضح من الأحزاب السياسية والنقابات التي تتحاشي تقديم المرأة كفاعل أساسي فنجد أن القوائم الحزبية أوردت المرأة في ذيول قوائمها الانتخابية لرهانها علي أن الفرصة الأكبر للرجل في الحصول علي مقعد برلماني فلم تهتم وسائل الإعلام بذلك بقدر ما اهتمت بالحديث عن مساندة الأحزاب للمطالبات بتمثيل عادل للمرأة في اللجنة التأسيسة للدستورية (٣٠ %) والتي في حقيقتها لم تكن أكثر من مزايدات سياسية.

وعلي المستوي الصحفي لم نجد إلا تغطيات خبرية لأنشطة إحدي المرشحات وأما علي مستوي التليفزيون فقد برز خبر عن تنظيم إحدي المرشحات لندوة أو مؤتمر انتخابي أو تقديم استضافتها للحديث عن برنامج كأحد أشكال الدعاية الإنتخابية.

ولكن الواضح أن هناك إحجام من وسائل الإعلام المختلفة عن الدخول مباشرة في توجية الناخبين نحو المرأة بشكل عام ودعمها وتمكينها من دخول البرلمان[١].

وترى الباحثة أن الواقع المصرى بعد الثورة يشهد أزمة فى التكامل معها بقدر ما عملت علي توسيع الفجوة بين الجمهور والسلطة والجمهور وفئاته المختلفة حيث عملت غالبية وسائل الإعلام من صحف أو قنوات تلفزيونية خاصة علي تعميق الفجوة ذلك من خلال لجوئها لأساليب الإثارة والتحريض والتهويل والتخويف وانعكاس ذلك وتحديداً علي التكامل القومي والتكامل بين الصفوة والجماهير والسلوك التكاملى فبدلاً من أن تقوم وسائل الإعلام بدوراً ايجابياً في تحقيق التكامل بكافة مستوياته من منطلق الصالح العام أخذت تنطلق من واقع أنماط ملكيتها التي تؤثر علي توجيه سياستها التحريرية بالنسبة للصحف أو بالنسبة لأساليب التناول والمعالجة بالنسبة للقنوات من خلال السياسة الإعلامية الموجهة مما أدي إلي تقسيم وتفتيت المجتمع لفئات دينية وانتماءات سياسية بل امتد ذلك ليشمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يعمل علي هدم مؤسسات الدولة.

---

(1) التمكين السياسي للمرأة العربية ، مرجع سابق ص٧٠

وبشكل عام فإنه يؤخذ علي الإعلام المصري إغفاله نشر الوعي وتنظيم حملات إعلامية تحث المرأة علي المشاركة السياسية [١] وبالرغم من الزيادة الكمية في الأوقات المخصصة لشئون المرأة في الشبكات الإذاعية والتليفزيونية التي لا تتناسب توقيتات إذاعتها مع ظروف وعمل النساء الأمر الذي قلل من التاثير الإيجابي المتوقع لهذه الزيادة وبالتالي فمن الضروري التأكيد علي علاج سلبيات المعالجة الإعلامية لقضايا المرأة والذي يحتاج لرؤية جديدة تشارك فيها كأنه وسائل الإعلام من أجل تحسين صورة المرأة وتمكينها من أداء دورها السياسي وإدماج جهودها في التنمية الشاملة. [٢]

إلا أنه من المفترض أن يكشف الإعلام عن دوره في دعم وتنمية الوعي السياسي للمرأة وخاصة بعد التغيرات السياسية التي طرأت علي المجتمع المصري بعد ثورة الخامس والعشرين من ناير وبالتالي فهناك مجموعة وظائف يناط بالإعلام القيام بها حيال ذلك.

دور وسائل الإعلام فى الثقافة السياسية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير:

يتحتم على وسائل الإعلام بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير الاهتمام إبراز ومساندة القيم السياسية الإيجابية المواكبة للتحول الديمقراطى بعد الثورة والتصدى للقيم السياسية السلبية المعوقة لمرحلة التحول الديمقراطى.

وتتمثل القيم السياسية المواكبة:

١- التسامح الفكرى:

فى إطار مرحلة الاستقطاب السياسى بين القوى السياسية تفاقم الصراع بين قوى الإسلام السياسى والقوى الليبرالية واليسارية الأمر الذى أدى إلى تراجع قيمة التسامح الفكرى حيث اتهم كل جانب الطرف الآخر بالنكوص والتراجع عن تحقيق أهداف الثورة والعمل فى صف الثورة المضادة.

ويظهر ذلك بوضوح فى ممارسات كافة القوى السياسية تجاه بعضها البعض فنرى المعارضة منها والرافضة لنتائج الصندوق الانتخابى على سبيل المثال تسانده حملة "**تمرد**" فهى تستنكر شرعية رئيس الجمهورية وتعمل على جمع التوقيعات بهدف سحب الثقة منه رافضة كافة أشكال الحوار مع السلطة السياسية وعلى الجانب الأخر نجد أن السلطة السياسية تقابل هذه الحملة تارة بالتجاهل وتارة بالتلميح والتهديد باتخاذ الاجراءات القانونية حيالهم لقيامهم بعمل يفسر على أنه

---

(١) مني حسين ، التليفزيون والمرأة : دورة في تلبية احتياجاتهاالتربوية ، عالم الكتب ، الطبعة الأولي ٢٠٠٦ ص١٤٢

(٢) فاروق أبو زيد ، الإعلام والديمقراطية ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩ ، الطبعة الأولي ص ٢٦٦ – ٢٦٧ .

محاولة لقلب نظام الحكم، وفى الوقت ذاته تدعم السلطة السياسية بشكل غير مباشر حملة "**تجرد**" وهى حملة تساند النظام السياسى وتطالب بحماية الشرعية.

وفى الوقت الذى تستنكر فيه القوى المؤيدة للنظام جمع توقيعات على أنه عمل غير قانونى أياً بلغ عددها فإن الطرف المساند للسلطة السياسية يقوم بنفس الشئ دون رد فعل من السلطة أو استنكار لما تقوم به حملة " **تجرد** " من جمع توقيعات وبين التيارين المؤيد والمعارض تختفى قيم التسامح لتحل محلها قيمة التعصب وعدم تقبل الأخر سواء باتهامات الانقلاب على الشرعية والوقوف فى صف الثورة المضادة أو اتهامات الانقلاب على أهداف الثورة والسعى لما يسمى بأخونة الدولة للاستحواذ على المناصب.

وينعكس ذلك الواقع على أساليب طرح وتناول وسائل الإعلام التى تؤدى فى النهاية لحث الجمهور على التعصب فما بين القنوات والصحف المؤيدة للنظام السياسي وتيار الإسلام السياسي والقنوات والصحف الموالية والمؤيدة للتيار الليبرالى واليسارى يتم تغذية الجمهور بشكل غير مباشر بالمعلومات المجهلة والمزيفة التى تخلق لديه بالتالى شعور بالتعصب نحو الجانب الذى يتنمى إليه علماً بأن هذا التعصب لم يقتصر التعصب السياسى فقط وإنما امتد للتعصب الدينى والنوعى والعرقى بين أبناء البلد الواحد.

وبالتالى فإن المنتظر من وسائل الإعلام العمل على طرح ثقافة التسامح فى التعامل مع الاختلاف وهو تقبل كل طرف للأخر.

٢- ترشيد التطلعات وثورة التوقعات:

حيث سادت توقعات أن يتبدل الحال ويعم الرخاء بشكل فورى من حيث تحقيق كافة المطالب وتلبية كافة الإحتياجات فى فترة زمنية وجيزة من حيث استرداد الأموال المنهوبة والمهربة وانتهاء عهد الفساد السياسى والإدارى وتحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء كافة الأزمات التى طرأت على المجتمع المصرى بعد الثورة لنجد الإعلام المساند للمعارضة – على كافة مستوياته الحكومى والخاص – يكثف من إبراز قصور السلطة السياسية ومؤسسات الدولة فى حل المشكلات والأزمات بدلاً من أن يحث المواطنين بتعديل ممارساتهم وسلوكياتهم فى ترشيد الكهرباء أو قطع الطرق أوالالتزام بالقواعد المرورية أو بأى من السلوكيات الإيجابية.

٣- ترشيد مفهوم الحرية:

بمعنى توضيح الحدود الفاصلة بين الحرية فى إطار الشرعية والمسؤلية الاجتماعية وبين الحرية المنفلتة من أية ضوابط وقيود قانونية وأخلاقية الأمر الذى أسهم فى إشاعة مناخ الفوضى وعدم الاستقرار.

ويتطلب ذلك قيام الإعلام بدور إيجابى فى التصدى لهذا الخلط بين الحرية والفوضى وتوضيح الفرق بين الناشط السياسى ومثيرى الشغب وعدم تشويه صورة الناشط على أنه عميل أو تابع للثورة المضادة وفى الوقت ذاته عدم مساندة مثير الشغب على أنه من المواطنين الشرفاء.

٤- إشاعة مناخ الثقافة السياسية:

وذلك من خلال إشاعة الثقة المتبادلة بين قوى الإسلام السياسى والقوى الليبرالية واليسارية حيث أثر الإعلام بطرفيه المؤيد والمعارض فى تعزيز مناخ الشك السياسى المتبادل حيث يتهم الإعلام المؤيد خصومه بالتعاون مع الثورة المضادة والعمل ضد الشرعية والإستقرار فى حين يتهم الإعلام المعارض خصومه بالانقلاب على الثورة وعدم الوفاء بتعهداتهم والانفراد بالحكم.

٥- تعزيز روح الإنتماء الوطنى:

وذلك من خلال تقليل التناقضات بين كل من الانتماء الوطنى والانتماء الإسلامى والانتماء المسيحى والانتماء السياسى وإعلاء قيمة الولاء القومى وتقديم مصلحة الوطن على كل شئ الأمر الذى يتطالب من وسائل الإعلام معالجة قضايا الفتنة الطائفية فى إطار من الموضوعية والحياد دون إثارة الفتنة وتوسيع دائرة هذه التناقضات ونفس الأمر ينسحب على الانتماءات السياسية.

وبذلك نكون قد عرضنا من خلال هذا المبحث دور الإعلام فى التنمية السياسية والتثقيف السياسى وكذلك دوره كمصادر للمعلومات وأهم متطلباتها بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.